القسم الثانى

فى تخليص النحو التعليمى من قواعده وأبوابه الفرعية وزوائده الضارة وتعقيداته العسرة

obeikandl.com

obeikandl.com

١

إلغاء الإعرابين التقديرى والمحلى

رأت لجنة وزارة التربية والتعليم فى مشروعها الذى وضعته سنة ١٩٣٨ الاستغناء عن الإعرابين التقديرى والمحلى فى تعليم الناشئة، فلا يقال فى مثل «الفتى» إنه معرب بحركات مقدّرة على آخره منع من ظهورها التعذر، ولا فى مثل «القاضى» إن حركتى الرفع والجر مقدرتان فيه وأن الثقل منع من ظهورهما، ولا فى مثل «غلامى» إنه معرب بحركات مقدرة منع من ظهورها حركة المناسبة، فإن فى ذلك مشقّة يكلَّفها التلميذ من غير فائدة يجنيها فى ضبط كلمة أو تصحيح إعراب. وكذلك الإعراب المحلى، فمثل: «هذا هدى» تعرب فيه «هذا» مبتدأ مبنيا على السكون فى محل رفع، ومثل، «يا هذا» تعرب فيه «هذا» منادى مبنيًّا على ضم مقدر منع منه سكون البناء الأصلى فى محل نصب، وكذلك ياسيبويه تُعْرب فيه سيبويه منادى مبنيا على ضم مقدر منع من ظهوره حركة البناء الأصلى فى محل نصب. وهذا ومثله - فى رأى اللجنة - عناء مضاعف وجهد يُبْذَلُ لغير شىء. ورأت اللجنة أيضا الاستغناءَ عن الإعراب المحلى فى الجمل، ومعروف أنها تنقسم إلى جمل لا محل لها من الإعراب مثل الجملة الابتدائية أو المستأنفة أو المعترضة أو التفسيرية، وجمل لها محل من الإعراب مثل الجملة الواقعة خبرا والواقعة تابعة لمفرد والواقعة حالا والواقعة مفعولا به، فيكتفى فى الجملة المعترضة مثلاً بأنها اعتراضية ولا يقال إنه لا محل لها من الإعراب، ويكتفى فى الجملة الخبرية بأنها خبر ولا يقال إنها فى محل رفع، وهكذا بقية الجمل.

وحين عُنى مجمع اللغة العربية بدراسة مشروع اللجنة السالفة واقتراحها إلغاءَ الإعرابين التقديرى والمحلى اتخذ القرار التالى: «يستغنى عن الصيغ المألوفة فى إعراب المبنيات وفى إعراب الاسم الذى تقدر عليه الحركات (المقصور والمنقوص والمضاف إلى ياء المتكلم) فيقال فى إعراب «مَنْ» فى قولك «جاء مَنْ أكرمنى»: من اسم موصول مبنى مسند إليه محله الرفع، وفى نحو جاء الفتى والقاضى اسمان مسند إليهما

محلها الرفع». وقد لاحظ المجمع فى زيادة كلمة محله الرفع أو النصب أو الجر فى المبنى والمقصور والمنقوص والمضاف إلى ياء المتكلم أن لا يضطرب التلميذ فى النطق الصحيح لتابع هذه الأسماء فى مثل جاء من أكرمنى وأخوه وجاء الفتى المهذب.

ولما عقدت جامعة الدول العربية مؤتمرها الثقافى العربى الأول سنة ١٩٤٧ وضعت إحدى لجانه وهى اللجنة الخاصة باللغة والقواعد منهاجاً للصرف والنحو والإملاء كان من توجيهاته ما يلى:

لا يُتَعَرَّض للإشارة إلى الإعراب التقديرى ولا للإعراب المحلى فى المفردات والجمل، وغاية ما يُعْرب التلاميذ من هذا الباب: أن من الكلمات ما يتغيَّر آخره وأن منها ما لا يتغير آخره. وهو توجيه يتفق واقتراح لجنة وزارة المعارف السالف ذكره.

وعُنى المجمع اللغوى فى دمشق -كما مرَّ بنا- بدراسة مشروع تيسير النحو فى الصورة التى أقرها المجمع اللغوى فى القاهرة ورأى أن الأفضل الإبقاء على الإعرابين التقديرى والمحلى ولكن دون تعليل، فلا يقال: للثقل أو للتعذّر أو لحركة المناسبة، فمثلا «جاء الفتى» الفتى فى الجملة فاعل مرفوع بضمة مقدرة فحسب، دون حاجة إلى القول بأنه منع من ظهور الضمة التعذر.

وبالمثل عُنى المجمع العلمى العراقى بدراسة المشروع آنف الذكر، ورأى الإبقاء على الإعراب التقديرى مع الاكتفاء فيه بكون الكلمة المعربة مثلا مرفوعة لا تظهر عليها الضمة ومنصوبة لا تظهر عليها الفتحة ومجرورة لا تظهر عليها الكسرة، فيقال مثلا فى «جاء الفتى» كلمة الفتى فاعل مرفوع لا تظهر عليه الضمة.

وعقد اتحاد المجامع ندوة فى الجزائر سنة ١٩٧٦ وجاء فى توصياتها: الإبقاء على الإعرابين التقديرى والمحلى دون تعليل. وهى توصية تتفق مع قرار مجمع اللغة العربية فى دمشق السالف ذكره.

وأرى الأخذ بقرار مجمع اللغة العربية إذ ذهب - كما أسلفنا - إلى إلغاء الإعرابين التقديرى والمحلى وأن يقال فى إعراب المبنى والمقصور والمنقوص والمضاف إلى ياء المتكلم محله الرفع أو النصب أو الجر حسب مواقعه فى الكلام.

ويتصل بإلغاء الإعراب التقديرى إلغاء بابين هما :

(ا) إلغاء متعلَّق الظرف والجار والمجرور

حين يقع الظرف والجار والمجرور خبرا فى مثل «محمد عندك» و «محمد فى المنزل» فإن كثيرين من النحاة المتأخرين يذهبون إلى أنه ليس الظرف هو الخبر ولا الجار والمجرور بل الخبر كون أو متعلَّق عام محذوف والظرف والجار والمجرور متعلقان به، فمثل «محمد فى البيت» يقدر الخبر محذوفا، وتقديره «مستقر أو استقر» والجار والمجرور متعلقان به. وأولى أن نأخذ برأى الكوفيين القائلين بأنه لا متعلق ولا تقدير فى الظرف والجار والمجرور كما ذكر عنهم ابن هشام ونقل ذلك الصبان عن جمهور البصريين وتابعهم. وذهب أبو على الفارسى وابن جنى إلى أن الظرف هو الخبر حقيقة كما نصَّ السيوطى فى كتابه «الهمع». ومر بنا أن ابن مضاء ذهب إلى أنه لا يقدر للجار والمجرور متعلق عام، بل هما أنفسهما الخبر، ولا متعلق هناك ولا محذوف. وكل ذلك يحتم إلغاء هذا المتعلَّق فى النحو التعليمى، إذ يقوم على تصور تقدير فى الكلام لاحاجة إليه.

المراجع

الرد على النحاة (طبع دار المعارف) ص٨٧.
المغنى لابن هشام ص٤٨٤.
الهمع ٢٢/٢.
الصبان على الأشمونى ١٦٤/١.

(ب) إلغاء نصب المضارع بأنْ مضمرة أو مقدرة

ذهب البصريون إلى أن المضارع ينصب جوازًا بأنْ مضمرة بعد لام التعليل تقول : جئت لأتعلم، وجئت لأن أتعلم. وينصب بعد أن مضمرة وجوباً فى ستة مواضع هى :

بعد لام الجحود فى مثل : ما كنت لأخالفك.
وبعد كى فى مثل : جئت كى أنصحك.

وبعد حتى فى مثل: ذاكر حتى تنجح.

وبعد أو التى بمعنى إلى أو إلا فى مثل: لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى - سأزورك أوتزورنى.

وبعد فاء السببية الواقعة بعد نفى أو طلب مثل «اعمل فتنال ثمرة عملك».

وبعد واو المعية الواقعة بعد نفى أوطلب مثل «لاتنه عن خلق وتأتى مثله».

وتصوُّر أن المضارع فى هذه المواضع جميعاً منصوب بأن مضمرة جوازاً أو وجوباً فيه تكلف واضح، وليست هناك ضرورة للإبقاء على هذا التصور، وقد نص النحاة على أن الكوفيين لم يذهبوا هذا المذهب فى نصب المضارع بعد هذه الأدوات، فقد جعلوه منصوباً بعد لام الجحود وكذلك بعد لام التعليل وبعد كى متابعين فى ذلك سيبويه، وبعد حتى وهو مذهب الكسائى والفراء وكذلك بعد أو فى رأى الكسائى. أما بعد فاء السببية وواو المعية فجعله الكوفيون منصوبا على الخلاف. وقد حمل ابن مضاء - كما مرَّ بنا - حملة عنيفة على القول بأن المضارع منصوب بعد فاء السببية وواو المعية بأن مضمرة وجوبا كما قال البصريون، وقال إنه تقدير لا دليل عليه ولا برهان. ويكفى أن يقال إن المضارع ينصب بعد هاتين الأداتين، وكذلك بعد الأدوات المارَّة جميعا تيسيرا وتبسيطا.

المراجع

سيبويه ٤٠٧/١. المقتضب ٦/٢.

وانظر فى اختلافات الكوفيين والبصريين فى نواصب المضارع بأن مضمرة بعدالأدوات المذكورة كتاب الإنصاف فى مسائل الخلاف طبعة محيى الدين عبد الحميد ٣٢٣/٢.

وكتاب: الرد على النحاة ص١٢٣ ومابعدها.

وكتاب المغنى لابن هشام فى عرضه هذه الأدوات بالجزء الأول.

والهمع للسيوطى ٩٧/٤ ومابعدها.

والتصريح على التوضيح ٢٣٥/٢ ومابعدها.

٢

إلغاء نيابة علامات فرعية عن علامات أصلية فى الإعراب

جعل النحاة للإعراب علامات أصلية هى الرفع والنصب والجر والجزم، وعلامات فرعية تنوب عن هذه العلامات الأصلية، وهى قسمان:

١ - قسم تنوب فيه حركة عن حركة، ويجرى ذلك فى بابين:

(أ) باب جمع المؤنث السالم وما ألحق به

فإنه ينصب بالكسرة، مثل «رأيت المؤمناتِ» قالوا: إن الكسرة نائبة عن الفتحة فى المؤمنات ويعربون الكلمة هكذا: المؤمنات مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم.

(ب) باب الممنوع من الصرف

فإنه يجر بالفتحة مثل «هذا كتاب أحمدَ» قالوا: إن الفتحة نائبة عن الكسرة فى أحمد ويعربون الكلمة هكذا: أحمد مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف.

٢- وقسم ثان ينوب فيه الحرف عن الحركة، ويجرى فى ثلاثة أبواب:

(ا) باب الأسماء الخمسة

فإنها تُرْفع بالواو نيابة عن الضمة فى مثل «هذا أخوك» وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة فى مثل «رأيت أخاك» وتجر بالياء نيابة عن الكسرة فى مثل «هذا قلم أخيك».

(ب) المثنى وما ألحق به

فإنه يُرْفع بالألف نيابة عن الضمة فى مثل «جاء الزيدان» وينصب بالياء نيابة عن

الفتحة فى مثل «رأيت الزيدَيْن» ويجر بالياء نيابة عن الكسرة فى مثل «نظرت إلى الرجلَيْن».

(جـ) جمع المذكر السالم وما ألحق به

فإنه يرفع بالواو نيابة عن الضمة فى مثل «جاء المحمدون» وينصب بالياء نيابة عن الفتحة فى مثل «لقيت المحمدِين» ويجر بالياء نيابة عن الكسرة فى مثل «محمد من الناجحين».

وقد رأت لجنة وزارة التربية والتعليم فى مشروعها الذى وضعته لتيسير النحو سنة ١٩٣٨ أن لاداعى لهذه النيابة سواء نيابة حركة عن حركة أو نيابة حرف عن حركة، بل كلٌّ أصلٌ فى موضعه. وبذلك ألغت اللجنة فكرة العلامات الفرعية فى الإعراب، فجمع المؤنث السالم منصوب بالكسرة فحسب، وكذلك الممنوع من الصرف مجرور بالفتحة. والمثنى مرفوع بالألف، وجمع المذكر السالم مرفوع بالواو، وهما يُنْصَبان ويُجَرَّان بالياء دون تعرض لنيابة عن حركة أصلية. وكانت اللجنة توقفت عن طَرْد (تعميم) ذلك فى الأسماء الخمسة، وقالت إنها مرفوعة بضمة ممدودة ومنصوبة بفتحة ممدودة ومجرورة بكسرة ممدودة.

وحين نظر المجمع فى مشروع اللجنة وافق على هذا الاقتراح وعمَّمه فى الأسماء الخمسة، فقال إنها ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء، وجعل ذلك كله أحد قراراته، وبالمثل أقر ذلك المؤتمر الثقافى العربى الأوّل. ولم يتعرض مجمع دمشق فى وضوح للقرار، وأقره المجمع العلمى العراقى. وهو تيسير واضح على الناشئة، ينبغى الأخذ به.

وينبغى أن يشار بوضوح فى المثنى وجمع المذكر السالم إلى أن النون فى آخرهما بدل من التنوين فى المفرد، حتى لا يقع فى ظن الناشئة أنها آخر الكلمة. وأيضاً يحسن أن يُنبَّه إلى أن النون فيهما تختلف عن النون فى الأفعال الخمسة المثناة والمجموعة، فإن النون فى تلك الأفعال المضارعة علامة الرفع، بخلاف نون المثنى وجمع المذكر السالم

فإنها بدل من التنوين فى المفرد، ولذلك تحذف حين يضافان مثل «كتابا محمد – دارسو النحو».

المراجع :

كتب النحو المختلفة والهمع ٦٦/١.
التصريح على التوضيح ٥٩/١.
الصبان على الأشمونى ٦٢/١ ومابعدها.

obeikandl.com

٣
الإبقاء على ألقاب الإعراب والبناء

ذهب جمهور النحاة إلى التفرقة بين حركات الإعراب وحركات البناء، فجعلوا، لكل منهما ألقاباً خاصة ملاحظين أن الأولى تتغير والثانية لا يلحقها أى تغير، فمثلا «خالد» تتغير منونة حسب مواقعها من الكلام فى مثل «هذا خالدٌ - رأيت خالداً - التقيت بخالدٍ» أما المبنى مثل «حيثُ - أينَ - أمسِ - مَنْ» فيلزم حالة واحدة من الضم أو الفتح أو الكسر أو السكون. وقد يكون المضارع ساكنا فى مثل «لم يلعب» ولكن سكونه لا يلبث أن يفارقه ويُنْصب إذا دخلت عليه لن فى مثل «لن يلعبَ» وإذا لم يل «لن» ولا «لم» رُفع وقيل «يلعبُ». ولذلك فرقوا بين سكونه وسكون المبنى الملازم له، فسموا سكونه جزمًا.

وحركات الإعراب هى الرفع والنصب والجر فى الأسماء والرفع والنصب والجزم فى المضارع، تقول فى محمد مثلاً «القادم محمدٌ» بالرفع «ورأيت محمداً» بالنصب و«نظرت إلى محمدٍ» بالجر، وتقول: «محمد يقومُ» برفع المضارع و«لن يقومَ» بنصبه و«لم يقمْ» بجزمه وبذلك تصبح حركات الإعراب فى الأفعال والأسماء معاً: الرفع والنصب والجر والجزم. أما حركات البناء فالضمّ فى مثل «حيثُ» والفتح فى مثل «أينَ» والكسر فى مثل هؤُلاءِ» والسكون فى مثل «مَنْ». والبصريون - كما يقول النحاة - يطلقون ألقاب البناء على علامات الإعراب، ويوضح ذلك أنهم يجمعون بين مجموعتى الألقاب فى الإعراب فيقولون مثلاً مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

وقد رأت لجنة وزارة التربية والتعليم فى مشروعها الذى وضعته سنة ١٩٣٨ أن يكون لكل حركة لقب واحد فى الإعراب والبناء وأن يكتفى بألقاب البناء فمثل «محمدٌ - حيثُ» مضمومان ولا داعى للتفرقة بينهما فى لقب الحركة، وقد علقت

اللجنة المذكورة على هذه التفرقة بقولها : «دعت النحاة إليها الدقة بل الإفراط فى الدقة والسخاء فى الاصطلاحات، ومن النحويين من لم يلتزم هذه التفرقة واستعمل ألقاب نوع فى غيره».

وحين درس مجمع اللغة العربية المشروع المشار إليه قرَّر أن يُقْتَصر على ألقاب الإعراب. ولم يتعرض المؤتمر الثقافى العربى الأول لهذه المسألة وكذلك لم يتعرض مجمع اللغة العربية فى دمشق لها، أما المجمع العلمى العراقى فقد رأى الإبقاء على ألقاب الإعراب والبناء معا. ورأى اتحاد المجامع فى سنة ١٩٧٦ اعتماد قرار المجمع اللغوى فى القاهرة وهو الاكتفاء بألقاب علامات الإعراب فى حالتى الإعراب والبناء.

ورأىُ لجنة وزارة المعارف أدق لأن تلقيب المبنى فى مثل : «من» بأنه مجزوم تلقيب غير دقيق، بينما تلقيبه بأنه ساكن تلقيب دقيق لأن الأعراض إما حركة وإما سكون، والسكون نوع واحد والحركات ثلاث : ضم وفتح وكسر. وأرى من الخير أن يظل النحو الميسَّر يجمع بين الطائفتين من الألقاب تيسيرا على الناشئة وتفرقة بيِّنة لهم بين الأسماء والفعل المضارع وبين الأسماء المبنية والفعلين : الماضى والأمر.

المراجع :

سيبويه (طبعة مطبعة بولاق) ٢/١ ومابعدها.
المقتضب للمبرد (تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة) ٤/١.
الرضى على الكافية (طبعة استانبول) ٣/٢.
الهمع للسيوطى ٦١/١.
التصريح على التوضيح (طبع المطبعة الأزهرية) ٤٦/١ ومابعدها.
الصبان على الأشمونى (طبع دار الكتب العربية الكبرى بالقاهرة) ٦١/١.

٤

إلغاء قاعدة المبتدأ المستغنى عن الخبر

يقسم النحاة المبتدأ قسمين : قسمًا له خبر، وهو القسم الشائع المطّرد مثل : «زيد شاعر» وقسمًا له فاعل أو نائب فاعل يغنى عن الخبر، وهو الوصف، سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو اسمًا منسوبًا مثل : «أمسافر أخواك ؟ - أمقروء الكتابان ؟ - أكريم الرجلان ؟ - أمغربى أصدقاؤك ؟». واشترط النحاة البصريون فى الوصف أن يتقدمه استفهام أونفى بأى أدواتهما، فيقال فى الاستفهام مثلا : «هل جالس صديقاك ؟ - كيف مسافر صاحباك ؟» وتعرب كيف حالاً. ويقال فى النفى : «ما قائم الزيدان» كما يقال : «غير قائم الزيدان» فغير مبتدأ مضاف إلى قائم ولما كان المضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد صحّ أن يغنى فاعل «قائم» عن خبر لفظة غير، ومثل ذلك «غير معروف الرجلان» فالرجلان نائب فاعل لمعروف سدَّ مسدَّ خبر غير.

وهذا المبتدأ المستغنى عن الخبر وأمثلته من صنع النحاة استضاءوا فيها بأبيات مجهولة القائل، أما القرآن الكريم فلم يرد فيه شواهد تؤيد تلك القاعدة وكذلك لم ترد شواهد لشعراء جاهليين أو إسلاميين معروفين تؤيدها. والأبيات التى استشهد بها النحاة ولم يُعْرَفْ ناظموها أربعة، هى :

خليليَّ ما وافٍ بعهدىَ أنتما إذا لم تكونا لى على من أقاطعُ

وهم يعربون لفظ واف مبتدأ وأنتما فاعل له سدَّ مسدَّ الخبر. والبيت الثانى المجهول القائل على هذا النمط :

أمنجزٌ أنتمُ وعدًا وثقتُ به أم اقتفيتم جميعًا نَهْجَ عُرْقُوبِ [1]

فمنجز مبتدأ و«أنتم» فى رأى النحاة فاعل سدَّ مسدَّ الخبر. وعلى شاكلة هذا البيت بيت لمجهول ثالث هو :

(١) عرقوب : رجل يضرب به المثل فى إخلاف الوعد.

أقاطنٌ قومُ سلمى أم نووا ظَعنًا إن يظعنوا فعجيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنا

فقاطن مبتدأ و«قوم» فاعل سدَّ مسدَّ الخبر. والبيت الرابع:

غير لاهٍ عداك فاطَّرِح اللَّهْـ ـوَ ولا تغترِرْ بعارضِ سلْمِ

فغير مبتدأ مضاف إلى لاه، وعداك فاعل لاهٍ سدَّ مسدَّ الخبر. وعلى شاكلة هذا البيت بيت لأبى نواس يتمثلون به هو قوله:

غير مأسوفٍ على زمنٍ ينقضى بـالهمِّ والحـزَنِ

فغير مبتدأ مضاف إلى مأسوف، و«على زمن» جار ومجرور نائب فاعل سدَّ مسدَّ الخبر. ومعروف أن أبا نواس شاعر عباسى لا يحتجّ بشعره على صحة القواعد النحوية. والأبيات التى استندوا إليها فى وضع القاعدة لا يعرف ناظموها، وهى بذلك لا تصلح لأن تشتق منها قاعدة نحوية، وما بالنا إذا كانت هذه القاعدة تحدث خللًا كبيرًا فى قواعد المبتدأ والخبر، فهى أوّلًا تضيف إلى المبتدأ المطرد فى اللغة مبتدأ جديدا لا يعتمد على نصوص وثيقة، وهى ثانيًا تنقض قاعدة المطابقة بين المبتدأ والخبر إفرادًا وتثنية وجمعًا فالمبتدأ فيها دائما مفرد ويليه فاعله أو نائبه - كما يزعمون - مثنى أو مجموعًا مثل: «ما قائم الزيدان أو الزيدون - ما معروف الرجلان أو الرجال». والصحيح أن يقال: «ما قائمان الزيدان - ما قائمون الزيدون - ما معروفان الرجلان - ما معروفون الرجال». والعبارات بذلك تتكوَّن من خبر مقدَّم ومبتدأ مؤخر. وبذلك لا نقسم المبتدأ قسمين: قسمًا له خبر وقسمًا له فاعل أو نائب فاعل، وفى الوقت نفسه لا تُنْقَضُ قاعدة المطابقة أو المشاكلة بين المبتدأ والخبر إفرادًا وتثنية وجمعًا لأبيات مجهولة القائل. ومن الواجب أن نلغى دون تردد هذه القاعدة فى النحو التعليمى، حتى نخليه من خلل كبير أدخله النحاة على باب المبتدأ والخبر.

المراجع:

المغنى ص: ١٧١، ٦١٥، ٧٥٣.
همع الهوامع ٢/٥ وما بعدها.
الصبان على الأشمونى ١/١٥٦ وما بعدها.

٥

إلغاء باب «كان» الناسخة وأخواتها

لـ«كان» فى اللغة استعمالان :

١ - استعمال يليها فيه مرفوع مكتفية به مثل : «قد كان الأمرُ» أى قد وقع الأمر. ويعرب الاسم المرفوع بعدها فى هذا الاستعمال فاعلاً بإجماع النحاة، وهى حينئذ تامة.

٢ - واستعمال ثانٍ يليها فيه مرفوع ومنصوب مثل : «كان محمد مسافراً». واختلف النحاة فى إعراب هذين الاسمين. ونبدأ بسيبويه إذ نراه يعقد لكان وأخواتها بابا فى الجزءِ الأوّل من كتابه، وقد وضع له عنوانًا على هذا النمط : «هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول». و«كان» بذلك عند سيبويه فعل متعدٍّ يليه فاعلٌ ومفعول. وفسّر السيوطى فى كتابه الهمع كلام سيبويه فى الباب بأن المرفوع عنده يشبه الفاعل والمنصوب يشبه المفعول. ونرى المبرّد فى المقتضب يتابع سيبويه فيضع للباب عنوانًا على هذا النحو : «هذا باب الفعل المتعدى إلى مفعول». وعلّق على ذلك السيوطى فى الهمع : بأن المبرد يسمى المرفوع بعد «كان» فاعلاً والمنصوب مفعولاً مجازًا.

ومن يتابع المبرد فى المقتضب يجده يعود فيسمى المرفوع اسمًا لكان والمنصوب خبرًا. وبذلك أخذ البصريون بعده مضيفين أن «كان» ناسخة لحكم المبتدأ والخبر، وأنها ناقصة لأنها تدلّ على الزمان دون الحدث. وذكر السيوطى فى الهمع أن الفراء ذهب إلى أن المرفوع بعد «كان» رُفع لشبهه بالفاعل وأن المنصوب نُصب لشبهه بالحال، وذهب الكوفيون بعد الفراءِ إلى أن الاسم المرفوع بعد «كان» فاعل والاسم المنصوب حال، وكذلك إعراب الاسمين بعد أخواتها.

وواضح أن الأخذ بفكرة أن «كان» وأخواتها أفعال متعدية لا تستقيم ودلالة

الفعل المتعدى الواقع على المفعول. ولذلك عدل البصريون بعد سيبويه والمبرد عن القول بهذه الفكرة آخذين بفكرة أن «كان» وأخواتها أفعال ناسخة ناقصة، والاسم المرفوع بعدها اسم لها والمنصوب خبرها. والواقع أنه ليس خبرًا لها - إذا أخذنا أنفسنا بالدقة فى الإعراب - إنما هو خبر للاسم المرفوع بعدها. ورأى الكوفيين أدق من الوجهة العلمية الخالصة لأن قاعدة «كان» عندهم مطّردة، فهى دائما تامة ويليها فاعل مرفوع وقد يليها منصوب وحينئذ يعرب حالاً وبذلك لا توزع بين تامة وناقصة.

وقد يُعْتَرض على رأى الكوفيين بأن الحال بعد «كان» قد تكون ثابتة فى مثل: ﴿وكان الله غفورا رحيما﴾ والأصل فى الحال أن تكون منتقلة غير ثابتة بحيث لا يتوقف عليها معنى الكلام. ويجاب على ذلك بأن انتقال الحال هو الأصل حقا، ولكنها قد تأتى ثابتة تتوقف عليها دلالة الكلام ومعناه فى أمثلة ومواضع نصَّ عليها النحاة، وذلك:

١ - إذا كانت جامدة مثل: ﴿وهذا بَعْلى شَيْخًا - ولا تَمْشِ فى الأرض مَرَحًا﴾ - هذا أخوك رجلا - هو الحق صدقا.

٢ - إذا كانت مؤكِّدة مثل: ﴿ولَّى مُدْبرا - فتبسَّم ضاحكا - ويوم يُبْعث حَيًّا - ولا تَعْثوا فى الأرض مفسدين﴾.

٣ - إذا كانت متجددة مثل: (وخُلق الإنسان ضعيفا - أنزل إليكم الكتاب مفصَّلا) - وُلد قصيرًا - خُلق أحولَ.

٤ - ولها أمثلة أخرى منها: ﴿فادخلوها خالدين - لتدخُلنَّ المسجدَ الحرام إن شاء الله آمنين - شهد اللّهُ أنه لا إله إلا هو والملائكةُ وأولو العلم قائمًا بالقسط﴾ وقال عدى بن الرَّعْلاء:

إنما المَيْتُ من يعيش كئيبًا كاسفا بالُه قليلَ الرجاءِ

. وبذلك يسقط فى وضوح هذا الاعتراض.

واعتراض ثان هو أن المنصوب بعد كان قد يكون اسما جامدا مثل: «كان محمد

أسدا» والأصل فى الحال أن تكون مشتقة. ويجاب على ذلك بأن الأصل فى الحال أن تكون مشتقة حقا، ولكن النحاة نصوا على أنها تأتى جامدة فى أحد عشر موضعا، هى :

١ - إذا كانت موصوفة مثل : ﴿إنا أنزلناه قُرْآنا عربيا - فتمثَّل لها بشرا سَوِيًّا﴾.

٢ - إذا كانت دالة على عدد مثل : ﴿فتمَّ ميقاتُ ربه أربعين ليلة﴾ - صام رمضان ثلاثين يوما.

٣ - إذا كانت دالة على تفضيل مثل : «هو علما أبرع منه أدبا - هو شابًّا أجلُّ من زيد شيخا».

٤ - إذا كانت نوعا لصاحبها مثل : «هذا مالكُ ذهبا - تلك أخلاقك مروءةً».

٥ - إذا كانت أصلا لصاحبها مثل : ﴿أأسجد لمن خلقتَ طينا﴾ - هذا خاتمك فضةً.

٦ - إذا كانت فرعا لصاحبها مثل : ﴿وتَنْحتون الجبال بيوتا﴾ - هذا أدبك قصصًا.

٧ - إذا كانت دالة على سعر مثل : «باع الأرض مترًا بثلاثين جنيها» - باع القمح قدَحًا بجنيه.

٨ - إذا كانت دالة على تشبيه مثل : «أقبل زيد أسدا - صاح زيد ثورا».

٩ - إذا كانت دالة على ترتيب مثل : «ادخلوا طالبا طالبا أى مرارًا - قرأت الكتاب بابا بابا أى مبوَّبا».

١٠ - إذا كانت دالة على تقسيم مثل : «قسم الجائزة ثلاثا - قسم المال أخماسا».

١١ - إذا كانت دالة على مفاعلة مثل : «باع البيت يدا بيد أى مقابضة». وأجاز قياسه بعض أئمة النحو، فيقال كلمته وجهى إلى وجهه أى مواجهة «وماشيته قدمى إلى قدمه - وجاورته بيتى إلى بيته».

وبذلك يسقط هذا الاعتراض سقوطا بَيِّنا كسابقه.

واعتراض ثالث هو أن الاسم المنصوب بعد «كان» قد يكون معرفة مثل: «كان المسافر محمدا» فكيف يعرب حالا، والأصل فى الحال أن تكون نكرة. ويجاب على ذلك بأن مجىء الحال نكرة هو الأصل حقا، ولكنها قد تأتى معرفة، كما نصَّ السيوطى فى كتابه الهمع إذ يقول فى باب الحال:

«جوَّزيونس والبغداديون تعريف الحال مثل: جاء زيد الراكبَ قياسا على ما سُمع من ذلك. وورد عن العرب أحوال مقترنة بأداة التعريف كقولهم: مررت بهم الجمَّاءَ الغفيرَ (أى مجتمعين كثيرين) ومثل: فأرسل الإبل العِراك (أى معتركة) ومثل: ادخلوا الأولَ فالأولَ (أى أولا فأولا). وقرئ فى سورة المنافقين: ﴿ليَخْرُجَنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ﴾ «بنصب الأذل على الحال». ووردت أيضا أحوال مضافة مثل: تفرَّقوا أيادىَ سبأٍ (أى متبدِّدين) ومثل: طلبته جهدى وطاقتى ووَحْدى أى جاهدًا ومطيقا ومنفردا. ومثل: رجع عَوْدَه علَى بدْئه أى عائدا». ومن ذلك: «كلمته فاهُ إلى فىَّ» أى مشافهة - و«جاءوا قضَّهم بقَضِيضهم» أى مجتمعين كثيرين.

وبذلك يسقط هذا الاعتراض بدوره كما سقط الاعتراضان السابقان، واعتراض رابع هو أن الحال فضلة يمكن الاستغناء عنه وخبر كان عمدة لا يمكن الاستغناء عنه فى مثل: «كان زيد مسافرا». ويجاب على ذلك بأن مجىء الحال فضلة هو الأصل ولكنها قد تأتى عمدة لا يستغنى عنها الكلام أو العبارة كما فى أمثلتها الثابتة والجامدة المارّة وفى مثل: «دعوت الله سميعا بصيرا». وبذلك يسقط هذا الاعتراض كما سقطت الاعتراضات السابقة.

وتبقى هناك شبهة، وربما هى التى دفعت البصريين إلى القول بأن «كان» وأخواتها أفعال ناسخة - وذلك أن هذه الأفعال يمكن الاستغناءُ عنها فى جملها وحينئذ يتحول الاسم المرفوع بعدها إلى مبتدأ والاسم المنصوب إلى خبر مرفوع، فمثل: «كان محمد مسافرا» إذا حذفت «كان» من العبارة أصبحت «محمد مسافر». وفات البصريين ما لاحظه بعض النحاة - كما جاءَ فى كتاب الهمع للسيوطى - من أن كل فعل لازم

يليه حال يصدق عليه أنه مثل كان وأخواتها - فعل ناقص، ومن الممكن أن يعرب ما بعده اسمًا له مرفوعًا والحال خبرًا مرفوعًا مثل :

جاء محمد يضحك - دمعت العينُ باكية - سال الماء متدفقًا - صاح عليّ مستغيثًا - مرَق السهمُ نافذًا - بزغت الشمس منيرةً - برقت السحابة مضيئة - ذهب زيد آسفًا - بكّر عمرو نشيطًا - بكت هند محزونة - عاش زيد بائسًا - عَذُبَ الماء حلوًا - انقاد عمرو راغمًا - عفَّ الحسنُ زاهدًا - خرج خالد راضيًا - عاد زيد مبتهجًا - افترى عمرو كاذبًا - تأمل عليّ مفكرًا - نظر زيد غاضبًا - اختفى عمرو متنكرًا - اكتفى عاصم قانعا - توارى زيد فَزِعًا - نجح على متفوقًا - تعبَّد بكر ناسكا - نشأ على منعَّما - ولَّى عمرو نافرا - نهض زيد مصمما - رحَّب عمار باشًّا - تهكم زيد ساخرًا - تهلل خالد مستبشرا - انهمر المطر غزيرًا - هَوَى البيت ساقطا - وَجَم عمرو مشدوها - أقدم خالد جسورا - صمت زيد عَيِيًّا - تنفس المريض مستريحا - دخل عمرو مرتاعًا - تريَّث زيد مستاءً - بادر خالد مسرعا - سطعت الرائحة عطرة - برئ عمر معافىً - أصغى على منصتًا - تألم زيد صابرًا - صدر الأمر نافذا - انصرف عمرو خائفا - تضرع زيد مستغيثًا - سَجَا الليل مدلهمًّا - دوَّى الرعد مجلجلاً - زها زيد متعاظما - سكت عمرو مفحما - ابتهل على ضارعًا.

فلو حذف الفعل فى هذه الجمل تحول ما بعده إلى مبتدأ وخبر. ويلزم البصريين على ذلك أن يلحقوا الأفعال اللازمة حين يليها فاعل مرفوع وحال منصوبة بباب كان الناسخة فيُعْرَب مابعدها اسمًا للفعل والمنصوب خبرًا. وفى اللغة-كمارأينا-مالا يكاد يحصى من هذه الأفعال اللازمة التى يليها فاعل مرفوع وحال منصوب وأحيانًا لا يليها الحال، بالضبط كما هو الشأن فى كان وأخواتها. ولما كان البصريون يعربون المرفوع فى الأمثلة السابقة للأفعال اللازمة ونظائرها فاعلا كما يعربون المنصوب حالاً فإنه يلزمهم أن يعمموا ذلك فى «كان» وأخواتها أخذًا بقاعدة الاطّراد فى العلوم حتى لا يحدث فى القاعدة العامة استثناء يؤدّى إلى خلخلة فيها واضطراب..

وقد يقال إن «كان» تأتى فعلا لازما تاما بمعنى حدث أو وقع، وأن ذلك يتيح لنا أن نقول إذا وليها اسم منصوب إنها لاتزال فعلا لازما تاما، والمنصوب بعدها حال، فهل

نستطيع أن نعمِّم ذلك فى أخواتها : «أصبح - أضحى - أمسى - ظل - بات - صار - ليس - مادام - مازال - مافتئ - ما انفك - مابرح»؟ ونجيب على هذا السؤال بالإيجاب فإن من يرجع إلى باب كان فى كتاب الهمع للسيوطى يجد النحاة نصوا على أن أخوات كان جميعا تأتى لازمة تامة أى مكتفية بفاعل مرفوع، إذ يقال : «أصبح فلان - أو أضحى - أو أمسى» إذا دخل فى وقت الصباح، أو فى وقت الضحى أو فى وقت المساء، ومن ذلك قوله جلَّ شأنه : ﴿فسبحان الله حين تُمْسون وحين تصبحون﴾. ومعنى «ظل فلان» أنه أقام نهارا، ومعنى «بات» أنه أقام ليلا، ومعنى «صار» رجع ومنه قوله عزَّ سلطانه : ﴿ألا إلى الله تصير الأمورُ﴾ ومعنى «مادام» بقى ومنه قوله تعالى : ﴿خالدين فيها مادامت السموات والأرض﴾ ومعروف أن «ما» الداخلة على «دام» مصدرية ظرفية. ومعنى «مازال» بقى أو استمر، ومثلها : «مافتئ - ما انفكَّ - ما برح». وقد تكون «ليس» هى الفعل الوحيد من أخوات «كان» الذى يُظَنّ أنه لايأتى لازما تاما وقد ذكر السيوطى عن أبى على الفارسى أن القياس فيها مثل أخواتها يقتضى أن تأتى لازمة تامة. ولاتقف المسألة فيها عند حكم القياس وحده، فإن السماع يشهد له، إذ حكى سيبويه عن بعض العرب قوله : «ليس أحد» أى هنا، وروى السيوطى قول بعض الشعراء فى شطر له : «فأما الجود منكِ فليس جودُ» وقول أحد الشعراء :

يَئِسْتُمْ وخِلْتُمْ أنــه ليس نـاصرٌ فبُؤْتُمُ من نَصْرنا خيرَ معقلِ

ومعنى ذلك أن جميع أخوات «كان» يطرد فيها - مثلها - أنها تأتى لازمة تامة وأنه يصدق على المنصوبات بعدها - ماصدق على منصوب كان - من أنها أحوال منصوبة.

المراجع :

كتاب سيبويه (طبعة بولاق) ٢١/١، ٤٧.
المقتضب للمبرد ٢٣٦/٣ وما بعدها و٨٦/٤ وما بعدها.

مغنى اللبيب لابن هشام ص٥١٣.

الهمع للسيوطى ٦٢/٢ ومابعدها. وانظر ٨٤/٢ ومابعدها و١٨/٤ ومابعدها.

التصريح على التوضيح ١٩٠/١

الصبان على الأشمونى ١٩٢/١ وما بعدها.

obeikandl.com

٦
إلغاء باب «ما» و«لا» و«لات» العاملات عمل ليس

(أ) صيغة «ما»

تدخل «ما» النافية على الجملة الاسمية فلا يحدث تغيير إعرابى فيها فى لغة تميم إذ يقولون : «ما زيد قائم» ومنه فى القرآن الكريم : ﴿وما محمدٌ إلا رسولٌ﴾. أما فى لغة الحجازيين والتهاميين والنجديين فإن خبر الجملة الاسمية الداخلة عليها يصبح منصوبًا. واختلف البصريون والكوفيون فى إعراب الاسمين بعدها حينئذ، أما البصريون فذهبوا إلى إجرائها مجرى ليس، فيُعْرب المرفوع بعدها اسمًا لها والمنصوب خبرًا لها كما فى قوله تعالى ﴿ما هذا بشرًا﴾ و﴿ما هنَّ أمهاتِهم﴾. وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن «ما» فى لغة الحجازيين والتهاميين والنجديين لا تعمل شيئًا وأن المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبر بتقدير باء محذوفة، إذ العرب لا تنطق بها غالبًا إلا ومعها الباء متصلة بالخبر كقوله جلَّ شأنه : ﴿وما ربك بغافل عما تعملون﴾ وقول الفرزدق :

لعمرك ما مَعْنٌ بتاركِ حقِّهِ ولامُنْسئٌ مَعْنَ ولا مُتَيسِّرُ

وأرى أن نأخذ بإعراب الكوفيين فى كتب الناشئة تيسيرًا عليهم فى الفهم وتعميمًا لحكم خبر «ما» هذه فإما أن يكون مجرورًا فعلا بباء زائدة أو منصوبًا بنزع الخافض على تقدير الباء محذوفة.

المراجع :

سيبويه ٢٨/١ . المقتضب ١٨٨/٤ .

المغنى ص ٣٣٥. الهمع ١١٠/٢

الصبان على الأشمونى ٢٠٠/١ .

(ب) صيغة «لا»

تدخل «لا» النافية على الجملة الاسمية فيظل المبتدأ مرفوعًا وينصب الخبر، ولم تأت هذه الصورة إلّا فى بيتين: بيت لشاعر مجهول هو:

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا ولا وَزَرٌ مما قضى اللَّهُ واقيا

وبيت للنابغة الجعدى إن صحت نسبته إليه هو قوله:

وحلَّتْ سوادَ القلب لا أنا باغيًا سواها ولاعن حُبِّها متراخيا

واختلف النحاة فى إعمالها، فقال قوم: عملت فى البيتين عمل ليس. وقال الأخفش الأوسط: لا تعمل ألبتة، وكأنه أنكر البيتين. وقال الزجاج: إنه لم يسمع النصب فى خبرها ملفوظًا به، وكأنه بدوره أنكر البيتين. وقال أبو حيان: إن إعمال لا لم يرد صريحًا منه إلّا البيت الأول، والبيت والبيتان لا تبنى عليهما القواعد.

وإذن فينبغى أن نستغنى عن هذه الصيغة من صيغ النواسخ لسبب مهم وهو أن إعمالها لا يطرد فى اللغة، كما لاحظ ذلك الأخفش الأوسط وغيره من النحاة.

المراجع:

سيبويه ٣٥٧/١.
المقتضب للمبرد ٣٨٢/٤.
المغنى ص ٢٦٤.
الهمع ١١٩/٢.
الصبان على الأشمونى ٢٠٤/١.

(جـ) صيغة «لات»

تدخل «لاتَ» على الحين ومرادفه ولها مثال واحد فى القرآن الكريم وهو قوله تعالى: ﴿ولاتَ حينَ مناص﴾. وذهب سيبويه والجمهور إلى أنها تعمل عمل ليس فى لفظ الحين خاصة واسمها محذوف والتقدير: ولاتَ الحينُ حينَ مناصٍ. وقرئت الآية

برفع حين. وإذن فالمحذوف الخبر أى ولاتَ حينُ مناصٍ لهم. وقيل تعمل أيضًا فى مرادف الحين مثل أوان. وساعة. وذهب نحاة آخرون إلى أنها تعمل عمل إن والخبر بعدها محذوف كما فى الآية والتقدير ﴿ولات حينَ مَناص﴾ لهم. وذهب الأخفش الأوسط وأبو حيان إلى أنها لا تعمل شيئًا، والظرف بعدها منصوب كما فى الآية الكريمة : ﴿ولات حينَ مناص﴾. وإذا جاء مرفوعا فمبتدأ والخبر محذوف. وأرى الاقتصار على حالة النصب كما فى الآية الكريمة وأن ما بعدها منصوب على الظرفية، وأنها أداة نفى خاصة بالظروف.

وبذلك كله نكون قد حذفنا من النحو التعليمى صيغ «ما» و«لا» و«لات» الناسخات تيسيرًا وتبسيطًا.

المراجع :

المغنى ص ٢٨١.
الهمع ١٢١/٢
الصبان على الأشمونى ٢٠٥/١.

obeikandl.com

٧

إلغاء باب «كاد» وأخواتها

أفعال هذا الباب ثلاثة أنواع : أفعال مقاربة هى كاد، كرب، أوشك،مثل «كاد زيد يقوم» وأفعال رجاء هى عسى، حَرَى، اخلولق، مثل : «عسى زيد أن يقوم»، وأفعال شروع أهمها : شرع، جعل، أخذ، طفق، أنشأ. وسميت جميعا أفعال مقاربة من باب التغليب. ويلى أفعال الرجاء والمقاربة دائما اسم مرفوع ثم مضارع وقد يقترن بأن المصدرية كما فى المثال الثانى بخلاف أفعال الشروع فإن المضارع معها لايقترن بأن. وذهب الجمهور إلى أنها تعمل جميعًا عمل كان فالمرفوع بعدها اسمها والفعل المضارع التالى للاسم المرفوع فى مثل «عسى محمد يقوم» و«عسى محمد أن يقوم» خبرها. وهذا الرأى محل نظر لما يأتى :

أوّلاً : ذكر سيبويه أن قولك عسيت أن تفعل، مثل قولك قاربت أن تفعل أى قاربت ذاك الفعل. وهذا يفيد أن بعد عسى فاعلاً ومفعولاً به كما فهم النحاة من كلامه، وقال: «اخلولقت السماء أن تمطر» أى لأن تمطر. وهذا يفيد أنه جعل المصدر المؤول بعد «اخلولقت» مجرورًا بجارٍّ محذوف كما فهم النحاة أيضًا. وإذن فهو يريد القول بأن المصدر المؤول بعد أفعال المقاربة والرجاء إما مفعول لها على أنها متعدّية بمعنى قارب وإما مجرور بحرف جرّ على أنها أفعال لازمة بمعنى قرب. وذكر صيغة عسى فى مثل «عسى أن يفعلوا» وقال : إنها مثل «دنا أن يفعلوا. » فإن ما بعد دنا فى المثال مصدر مؤول بفاعل مرفوع. وقال : من العرب من يقول «عسى يفعل» يشبهها بكاد يفعل، فيفعل فى موضع الاسم المنصوب أى أنها مفعول به. فرأيه سواء مع عسى ومع كاد. بمعنى أنه يليهما - وبالمثل كرب وأوشك وحَرَى واخلولق - فاعل وجملة فى محل نصب مفعول به، ثم يقول : ومثل ذلك «جعل يقول» و«أخذ يقول».

ثانيًا : تابع المبرّد سيبويه فى أن مثل كاد وعسى من أفعال المقاربة والرجاء لا بدّ لها

من فاعل يقول : لأنه لا يكون فعل إلاّ وله فاعل فهو لا يراها أفعالاً ناقصة تجرى مجرى «كان» كما زعم البصريون المتأخرون. وتابع سيبويه أيضا فى إن جملة المضارع بعد كاد وعسى مفعول به، يقول : إذا سبقت المضارع أن المصدرية كان المصدر المؤول مفعولا به فى مثل : «كاد زيد أن يقوم». ويذكر المبرد الصيغة «عسى أن يقوم زيد» ويرى - مثل سيبويه - أن المصدر فاعل.

ثالثًا : يذكر ابن هشام فى المغنى فى باب عسى أربعة أقوال فى إعراب «عسى زيد أن يقوم» القول الأول : أنها فعل متعدٍّ بمعنى قارب معنى وعملاً أو فعل قاصر (لازم) بمنزلة قرب من أن يفعل وحذف الجار توسعا، يقول : وهذا مذهب سيبويه والمبرد. وقد لخصناه آنفًا. والقول الثانى : قول جمهور البصريين وهو أن المرفوع بعدها اسمها والمصدر المؤول بعدها خبرها. والقول الثالث : أنها فعل قاصر (لازم) بمنزلة قرب وأن والفعل بدل اشتمال من الفاعل فى مثل «عسى زيد أن يقوم» أى عسى قيام زيد أو قرب، وهو مذهب الكوفيين فى الباب. والقول الرابع أنها فعل ناقص فالمرفوع اسمها وأن والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون وأن هذا البدل سدّ مسدّ الخبر.

وواضح أن القول الرابع ملفّق من فكرة النقص أو القول بأن هذه الأفعال ناقصة وقول الكوفيين إن «أنْ والفعل» بدل اشتمال فى مثل كاد زيد أن يقوم أى قرب قيامه. وهذا التلفيق البيّن يجعلنا نرفض هذا القول وكان من الممكن أن نأخذ برأى الكوفيين أن الاسم المرفوع فاعل و«أنْ والفعل» بدل اشتمال لولا أنه لا يمكن أن يؤخذ به فى مثل «عسى زيد يقوم» فلا يمكن أن نجعل يقوم بدلاً من زيد. وإذن فنحن نستبعده، ويبقى قولان فى إعراب أفعال المقاربة : قول الجمهور وقول سيبويه والمبرد، وواضح أن قول الجمهور لا يمكن الأخذ به فى مثل «عسى زيد أن يقوم» و«كاد زيد أن يقوم» لأن «أن والفعل» فى تأويل مصدر والمصدر لا يكون خبرًا عن الذات فلا يقال «زيد القيام» أو «عسى زيد القيام». وبذلك لا يستقيم إعراب كاد وأمثالها من أفعال المقاربة ناقصة. فلم يبق أمامنا إلاّ أن نأخذ بقول سيبويه والمبرد، وهو أن كاد وأخواتها إماّ أن تعد أفعالاً متعدية فبعدها فاعل ومفعول وإما أن تعدّ أفعالاً قاصرة أو لازمة،

فبعدها فاعل مرفوع ومصدر مؤوّل حذف معه حرف الجرّ توسعًا. والأولى أن نعرب مابعدها فاعلا ومفعولا به.

وأما أفعال الشروع مثل «أخذ محمد يقرأ» فهى بمنزلة «عسى» فى رأى سيبويه مثل «عسى زيد يقرأ» وما دمنا قد أعربنا الجملة الفعلية «يقرأ» مع عسى فى محل نصب مفعولا به كذلك نعرب ما بعد هذه الأفعال مفعولا به، طردا للقاعدة فى الباب وتعميما لها. وبذلك نكون قد حذفنا من النحو التعليمى باب أفعال المقاربة وإعرابه وأدمجناه فى باب المفعول به المتعدد فى مثل «أهديت زيدا كتابا».

المراجع :

كتاب سيبويه ٤٧٧/١.
المقتضب للمبرد ٦٨/٣.
مغنى اللبيب ١٦٢/١.
الهمع للسيوطى ١٣١/٢.
التصريح على التوضيح ٢٠٣/١.
الصبان على الأشمونى ٢٠٧/١.

obeikanal.com

٨
إلغاءات فى باب إنَّ وأخواتها

(١) إلغاء إعراب أن المخففة من أن الثقيلة

معروف أن من الحروف المصدرية أن الساكنة النون الناصبة للمضارع مثل: «أطمع أن يغفرَ لى ربِّى». ووجد جمهور نحاة البصرة فى الذكر الحكيم أمثلة فيها «أنْ» داخلة على مضارع مرفوع وغالبا يسبقه نفى أو السين أو قد أو لو كقوله جل شأنه فى سورة المائدة: ﴿وحسبوا أن لا تكونُ فتنةٌ فعَموا وصَمُّوا﴾ بضم تكون فى قراءة حمزة وأبى عمرو والكسائى وكقوله تبارك وتعالى فى سورة طه: ﴿أفلا يرون أن لا يرجعُ إليهم قولا ولا يملكُ لهم ضَرًّا ولا نفعا﴾ بضم يرجع فى قراءة السبعة. وجعلهم ذلك يقولون: «أنْ» فى الآيتين ليست أن الناصبة للمضارع إنما هى مخففة من أنَّ مفتوحة الهمزة أو كما يسمونها الثقيلة أخت إنّ. واسمها دائمًا - فى رأيهم - ضمير شأن محذوف. وهو تأويل بعيد لأنه لا ضرورة لأن تخفف «أنَّ» هذا التخفيف، ولا ضرورة لأن يحذف اسمها ويقدَّر ضمير شأن محذوف. وقد ذهب سيبويه والكوفيون معه إلى أنها حرف مصدرى مهمل لا يعمل شيئاً لا فى الفعل المذكور ولا فى الضمير المقدر المحذوف. وأولى من ذلك - فى رأينا - أن يقال إنها أداة ربط، وهى تارة تربط بين فعلين كما فى الآيتين الكريمتين وفى مثل: ﴿علم أنْ سيكونُ منكم مرضى﴾ ومثل: ﴿أيحسب أنْ لن يقدرَ عليه أحد.. أيحسب أنْ لم يره أحد﴾. وقد تربط بين مفرد وجملة اسمية أو بعبارة أخرى بين مبتدأ وخبره مثل: ﴿وآخرُ دعواهم أنِ الحمدُ لله رب العالمين﴾ وقد تربط بين جملة فعلية وجملة اسمية مثل: «كل شىء يشهد أن لا إله إلا الله» أو بين جملتين فعليتين مثل: ﴿أفلم ييْئَس الذين آمنوا أنْ لو يشاءُ الله لهدى الناس جميعا﴾. وتدور «أنْ» هذه الرابطة فى القرآن الكريم كثيرًا، وكذلك فى الشعر مثل قول الأعشى:

وفتْيَةٍ كسيوف الهند قد علموا أنْ هالكٌ كلُّ من يَحْفَى وينتعلُ

وقول جرير متهكمًا بالفرزدق :

زعمَ الفرزدقُ أنْ سيقتل مِرْبَعًا أَبْشِرْ بطول سلامةٍ يا مِرْبَعُ

وواضح أنه ينبغى أن يحذف من النحو دون تردّد إعراب «أن» المخففة من «أن» الثقيلة، ويكتفى فيها بأنها أداة ربط.

(ب) إلغاء إعراب «كأنْ» المخففة من «كأنَّ» الثقيلة

تخفف «كأن» واختلف النحاة إزاءها كما اختلفوا إزاء «أن» المخففة، فذهب بعض النحاة إلى أن اسمها ضمير شأن محذوف فى مثل قوله تعالى : ﴿كأنْ لم تَغْنَ بالأمس﴾ والجملة بعدها خبرها. وذهب الكوفيون إلى أنها حينئذ مهملة وليس لها اسم ولا خبر، ورأيهم أولى؛ لأنه ليس فيه تقدير ولا تأويل. وينبغى أن يحذف إعرابها الأوّل من كتب الناشئة، ويكتفى بأنها ساكنة مهملة، مع ملاحظة أنها تكثر قبل «لم - وقد» كما فى مثل : «كأن لم يسمع - كأن قد سمع».

(جـ) إلغاء إعراب لكن المخففة

تخفف لكنْ من لكنَّ الثقيلة، وحينئذ تهمل إذا دخلت مثل إن وأخواتها على الجمل ولا تعمل ألبتة مثل : (ولكنْ كانوا هم الظالمين) ومثل : «زيد بطىء لكنْ عملُه جيد». ومعروف أنه إذا وليها مفرد كانت عاطفة إلّا إذا سبقتها واوعطف فإنها تكون حرف استدراك فقط مثل : «ما قام زيد ولكنْ عمرو». ولا تكون عاطفة إلّا إذا تقدمها نفى أو نهى مثل : «ما قام زيد لكنْ عمرو - لا يقم زيد لكنْ عمرو».

(د) إلغاء عمل ليت مع ما الكافة

تلحق «ما» الحرفية الزائدة إنَّ وأخواتها فتكفّها عن العمل وتسمى «ما الكافة» مثال إن : (إنما الله إله واحدٌ) ومثال أنَّ : ﴿يوحى إلىَّ أنما إلهُكم إله واحد) ومثال كأن : ﴿كأنما يساقون إلى الموت﴾ ومثال لكن : «لكنما زيد جبان» ومثال لعلّ : «لعلما

عمرو شجاع». وعلى هذا النحو تكفّ ما إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ ولعل عن العمل، فلا تنصب اسمًا بعدها ولا ترفع خبرًا.

أما «ليت» فاختلف النحاة إزاءها حين تلحقها «ما» فقال بعض النحاة: إن «ما» لا تزيلها عن العمل وقال آخرون: بل تزيلها مثل أخواتها، وأنشدوا بالوجهين من عملها وإلغائها قول النابغة:

قالتْ ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا أو نصفُه فقَدِ

فقدِ أى فكافٍ. وليس فى يد القائلين بإعمالها شاهد يسند قولهم سوى هذا البيت، وله رواية أخرى بإهمال ليتما، وما كانت القواعد لتوضع على أساس بيت واحد فضلاً عن أن له رواية مناقضة أو مقابلة بإهمال ليتما فيه وهى أكثر صحةً من رواية النصب، إذ يقول سيبويه فى الكتاب إنها رواية رُؤْبة وإنه كان ينشد البيت برفع الحمام. وبذلك لا يكون فى يد الذاهبين إلى إعمالها مع لحوق «ما» بها أى دليل. ويرجح إهمالها مع لحوق ما أن أخواتها جميعًا تُكَفّ معها عن العمل حينئذ، وهو ما ينبغى أن يقرر فى النحو التعليمى طردًا للقاعدة فيقال إنه حين تلحق «ما» إن وأخواتها تكفّها جميعا عن العمل.

المراجع:

سيبويه ٢٨٢/١ و٤٧٥.
المقتضب ٥٠/١، ٣٦٣/٢ وانظر ٥/٣.
المغنى فى «أنْ» ص ٢٨ و«لكن» ص٣٢٣ وانظر ص ٣١٦.
الهمع ١٨٤/٢، ١٨٩.
التصريح على التوضيح ٢٢٥/١، ٢٣٢، ٢٣٤.
الصبان على الأشمونى ٢٢٥/١، ٢٣١.

٩

إلغاءان فى باب لا النافية للجنس

(ا) «لاحولَ ولاقوّةَ إلا بالله»

يُدْرَسُ هذا اللغز للناشئة، إذ يقال لهم إن صيغة «لا حول ولا قوة إلا بالله» تحتمل خمسة أوجه فى الإعراب:

١ - وجهين خاصين بلا الأولى مع اسمها، وذلك أننا إذا اعتبرناها نافية للجنس كانت لفظة «حول» بعدها اسمها وتصبح مبنية على الفتح. ويمكن أن لا تعتبر لا نافية للجنس بل تعتبر نافية مهملة، والاسم بعدها يكون حينئذ مبتدأ مرفوعًا.

٢ - وفى الوجه الأول وهو اعتبار «حول» اسم لا النافية للجنس مبنيًّا على الفتح يجوز فى اسم لا الثانية البناء على الفتح باعتبارها نافية للجنس كأختها الأولى، ويجوز اعتبار لا الثانية نافية مهملة وما بعدها إما منصوب عطفًا على اسم «لا» الأولى المبنى باعتبار محله، وهو النصب، وإما مرفوع عطفًا على محل «لا» الأولى مع اسمها لأن محلهما محل رفع. وفى الوجه الثانى وهو رفع اسم «لا» الأولى يجوز فى اسم لا الثانية البناء على الفتح باعتبار «لا» نافية للجنس، ويجوز فيه الرفع عطفا على اسم «لا» الأولى المرفوع باعتبار «لا» الثانية مهملة ملغاة.

ومعروف أن الاسمين فى صيغة «لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله» مبنيان على الفتح باعتبار «لا» نافية للجنس فى لغتنا الدارجة وعلى ألسنة الخطباء والعوام، ففيم هذه الوجوه لإعرابها بتلك الصور المتكلفة التى لا ينطق بها أحد. إن هذا اللغز ينبغى أن يلغى من كتب النحو التعليمى ولايُذْكر للناشئة إلا الوجه الطبيعى، وهو وجه بناء الاسمين على أن «لا» الأولى والثانية جميعًا نافيتان للجنس.

المراجع :

سيبويه (طبعة بولاق) ٣٥٢/١.
المقتضب للمبرد ٣٨٨/٤.
ابن يعيش على المفصل ١١٢/٢.
المغنى لابن هشام (طبعة دار الفكر) ص ٢٦٣.
الهمع ٢٨٧/٣ وما بعدها.
التصريح على التوضيح ٢٤٠/١.
الصبان على الأشمونى ٦/٢.

(ب) «لاسيَّما»

معنى سىً مثل وتلزمها «ما» بعدها وكذلك «لا» قبلها وتنطقها العامة «سيما» بدون «لا» خطأ إذ تلزمها دائمًا. وهى تجعل لما بعدها أولوية على ما قبلها مثل : استجاب القوم لا سيما زيد» فزيد استجاب مثل القوم ولكن مع زيادة وأولوية عليهم، وكأنه منهم وخرج عنهم بهذه الأولوية أو الزيادة.

واختلف النحاة فى إعراب : «لا سيما زيد» فذهب أبو على الفارسى إلى أن «سى» حال منصوبة، ورجح عليه ابن هشام قول من ذهبوا إلى أن «لا» فى صيغتها نافية للجنس، و«سىّ» اسمها و«ما» زائدة، و«زيد» مضاف إلى «سى» مجرور. وقيل : «ما» فى «سيما» ليست زائدة، بل هى اسم موصول، وما بعدها مرفوع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير : «لاسى الذى هو زيد». وقيل : بل «ما» نكرة موصوفة، وجملة «هو زيد» صفة لها. وقيل إن «ما» حرف كافٌّ لسىّ عن الإضافة، والاسم بعدها تمييز منصوب إذا كان نكرة فى مثل : «ما أعظم الخير لا سيما خيرًا لمصلحة الجماعة» فخيرًا تمييز. ويمكن تعميم التمييز فيما يلى : «لا سيما» من المعارف مثل : «ارتفعت أثمان الفواكه لا سيما التفاح» أخذًا برأى الكوفيين القائلين بأن التمييز كما يكون نكرة يكون معرفة، فيقال : «مُلئت رعبا - مُلئت الرعبَ».

ولنصب ما بعد «لا سيما» سواء أكان نكرة أو معرفة وجه آخر، فإن الكوفيين والبغداديين من أمثال أبي علي الفارسي ومعهم ابن مضاء القرطبي ذهبوا جميعًا إلى أن «لا سيما» من أدوات الاستثناء لما تفرد ما بعدها بأولوية على ما قبلها كما أسلفنا. وإذن يكون ما بعدها - نكرة أو معرفة - مستثنى منصوبًا. ونتيجة لهذه الوجوه المختلفة من إعراب صيغة «لا سيما» في مثل: «أكبَّ الطلاب على الدراسة لا سيما خالد» أن «سيما» منصوبة دائمًا وأن ما بعدها يجوز فيه الرفع والنصب والجر. وإذن ينبغي إلغاء إعراب لغز لا سيما، من النحو التعليمي لأن متلوها أو تاليها يجوز أن ينطق رفعًا أو نصبًا أو جرًّا.

المراجع:

المغني ص ١٤٨.
الهمع ٢٩١/٣.
الصبان على الأشموني ١٢٩/٢.

obeikandl.com

١٠
إلغاء باب «ظن» وأخواتها
وباب «أعلم» وأخواتها

(ا) إلغاء باب «ظن» وأخواتها

ذهب جمهور النحاة إلى وضع ظن وأخواتها فى الأفعال الناسخة للابتداء ذاهبين إلى أنها تدخل على جملة اسمية فتجعل المبتدأ مفعولاً به أوّلاً والخبر مفعولاً به ثانيًا. ويلاحظ أنهم توسعوا فى أفعال الباب توسعًا جعل بعض النحاة القدماء أنفسهم يختصرها، ونحن نذكرها أو نذكر أكثرها، وهى : حَجَا، عدَّ. زعم. جعل. هَبْ. وجد. ألفى. درى. تعلم. علم. ظن. حسب. خال. رأى. صيَّر. أصار. ترك. اتخذ. وألحق بها قوم : سمع. صادف.

وذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز تضمين الفعل المتعدّى إلى واحد معنى صيرَّ ويجعل من هذا الباب مثل : حفرت وسط الدار مسربَ مياه، وبنيت الدار مسجدًا، وقطعت الثوب قميصًا والجلد نعلاً والقماش ثوبًا. وذكر السكاكى فى كتابه المفتاح فيما يتعدّى إلى مفعولين مثل ظن ثمانية أفعال هى : توهمت - تيقنت - شعرت - تبينت - أصبحت - اعتقدت - تمنيت - وددت.

وإنما ذكرت ذلك كلّه لأدّل على أن الباب يتسع سعة شديدة، وأولى فى تعليم الناشئة ألاّ يُصْرفوا عن ظاهر التعبير، ففعل ظن وكل هذه الأفعال يليها مفعولان وحسب، ولا حاجة إلى أن يقال إن أصلها مبتدأ وخبر.

وقد أنكر السُّهَيْلى عالم النحو الأندلسى هذا الأصل، وقال : إن ظن وأخواتها بمنزلة أعطيت فى أنها استعملت مع مفعوليها ابتداءً. قال : والذى حمل النحويين على رأيهم فيها أنهم رأوا أن هذه الأفعال يجوز ألا تذكر فيتكوّن من مفعوليها مبتدأ وخبر، قال :

وهذا باطل بدليل أنك تقول ظننت زيدًا عمرًا، ولا يجوز أن تقول زيد عمرو إلّا على جهة التشبيه، وأنت لم ترد ذلك مع ظننت، إذ القصد أنك ظننت زيدًا عمرًا نفسه لا شبه عمرو.

وإذن يحسن أن نلغى تخصيص باب (لظن وأخواتها) كما ألغينا تخصيص بابى «كاد - كان» تيسيرًا وتبسيطًا وتذكر أمثلتها المشهورة فى باب المفعول به المتعدد مثل أعطى المعلم خالدا جائزة.

المراجع

المقتضب للمبرد ٩٤/٣.
الهمع ٢٠٩/٢ ومابعدها.
التصريح على التوضيح ٢٤٦/١ ومابعدها.
الصبان على الأشمونى ١٣/٢ ومابعدها.

(ب) إلغاء باب أعلم وأخواتها

تنصب أعلم وأرى وأنبأ ونبَّأ وخبرّ وأخبر ثلاثة مفاعيل مثل أعلمت زيدًا عمرًا قادمًا. ويلحق النحاة عادة هذا الباب بباب ظن لأن الفعل علم من أخواتها ودخلت عليه همزة التعدية.

وما دمنا قد رأينا إلغاء باب ظَنْ وما يترتب عليه من وَضْعه فى النواسخ فكذلك ينبغى إلغاء الباب الملحق به وهو باب أعلم ووَضْع أمثلته فى باب المفعول به المتعدّد.

المراجع :

المقتضب ١٢١/٣.
الهمع ٢٤٨/٢، ٢٥١
التصريح على التوضيح ٢٦٤/١.
الصبان على الأشمونى ٢٦/٢.

١١
إلغاء باب التنازع

سمى سيبويه هذا الباب «باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلُّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذى يفعل به الآخر وما كان نحو ذلك، وهو قولك: ضربتُ وضربنى زيدٌ، وضربنى وضربتُ زيدًا تحمل الاسم على الفعل الذى يليه» أى الفعل الثانى. وسمى النحاة الباب بعد سيبويه باسم باب التنازع، إذ يتنازع فعلان اسمًا واحدًا يطلبانه إما على أنه فاعل مثل «قام وسافر محمد» وإما على أنه مفعول به مثل «محمد قرأ ودرس القصيدة» وقد يطلب أحد الفاعلين رفع الاسم والثانى نصبه كالمثالين اللذين ذكرهما سيبويه، وقد يطلبان جرّه بالحرف مثل «مررت ومرّ بى زيد».

واختلف البصريون والكوفيون فى الفعل الذى يعمل فى الاسم هل هو الأوّل أو الثانى، أما البصريون فاختاروا الثانى لقربه من المعمول كما هو واضح فى مثالى سيبويه ويضمرون فى الفعل الأوّل الفاعل فقط أما المفاعيل والمجرورات فتحذف. واختار الكوفيون الفعل الأول لسبقه ويضمرون فى الفعل الثانى الفاعل والمفاعيل والمجرورات، فيقول البصريون مثلاً: قاموا وقعد الزيدون» ويقول الكوفيون: «قام وقعدوا الزيدون» ويقول البصريون: «ضربت فأوجعت زيدًا» فلا يضمرون المفعول به فى الفعل الأوّل، ويقول الكوفيون: «ضربت فأوجعته زيدًا» فيضمرون المفعول به فى الفعل الثانى على قاعدتهم. وكل ما أتى به سيبويه من الشواهد الشعرية على الباب أربعة أبيات هى قول الفرزدق:

إنى ضَمِنتُ لمن أتانى ما جَنَى ... وأبَى فكان وكنتُ غيرَ غَدورِ

وقوله أيضًا:

ولكنَّ نِصْفا لو سَبَبْتُ وسبَّنى ... بنو عبد شمسٍ من مَنافٍ وهاشمِ

نصفا: انتصافا.

وقول طفيل الغنوى :

وكُمْتـاً مُـدَمَّـاةً كـأن مُتـونَها جرى فوقها واستشعرتْ لَوْنَ مُذهَبِ[١]

وقول رجل من باهلة :

ولقد أرى تَغْنَى به سَيْفانَةٌ تُصْبى الحليمَ ومثلُها أصباهُ

يقول سيبويه : «والفعل الأول فى كل هذا مُعْمَلٌ فى المعنى وغير معمل فى اللفظ والآخر (الثانى) معمل فى اللفظ والمعنى» ويقول أيضًا «إنهم تركوا إعمال الفعل حين استغنى بالآخر لعلم المخاطب» أو كما نقول لدلالة السياق. وسيبويه بذلك لا يَجْرى مع البصريين المخالفين له فى إضمار الفاعل مع الفعل الأول إذ يقول إنه تُرك لعلم المخاطب. وهو بذلك لا يضمر مع الفعل الأول الفاعل ومثله المفاعيل والمجرورات جميعًا. ومعروف أن الكسائى يذهب إلى أن الفاعل قد يحذف مع فعله وهو بذلك يلتقى مع سيبويه فى رأيه آنف الذكر.

ولا توجد فى اللغة شواهد تسند رأى البصريين والكوفيين فى إضمار الفاعل حين يكون جمعًا لا فى الفعل الأوّل ولا فى الفعل الثانى، بل يحذف معهما جميعًا كقول علقمة :

تعفَّق بـالأرْطَى لها وأرادهـا رجـال فَبـذَّتْ نَبْلهم وكَلِيبُ[٢]

ولو أعمل علقمة الفعل الأول فى الفاعل كما ذهب الكوفيون لقال أرادوها، ولو أعمل الفعل الثانى فى الفاعل كما ذهب البصريون لقال تعفقوا. والبيت بذلك يشهد بفساد رأيهما جميعًا، كما لاحظ ذلك ابن مضاء فى كتابه (الرد على النحاة) مضيفًا أنه يدل على صحة مذهب الكسائى فى حذف الفاعل ونضيف أنه يدل أيضًا على صحّة ما ذهب إليه سيبويه من حذف الفاعل فى الفعل الأول لدلالة السياق عليه.

---

(١) كمتا مدماة : خيلًا مشربة حمرة.

(٢) تعفق : لاذ. الأرطى : شجر. كليب : جمع كلب.

ولم يقف النحاة بباب التنازع عند صوره البسيطة التى عرضها سيبويه فى الأبيات السابقة فقد مضوا يعرضونه فى الأفعال المتعدية إلى مفعولين فتقول فى رأى الكوفيين : «ظننت وظنونى شاخصًا الزيدِين شاخصين» أى ظننت الزيدين شاخصين وظنونى شاخصاً. وكذلك فى الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل فتقول فى رأى الكوفيين : «أعلمت وأعلمونيهم إياهم الزيدين العمرين منطلقين» أى أعلمت الزيدين العمرين منطلقين وأعلمونيهم إياهم. ومعروف مما سبق أن البصريين لا يضمرون المفاعيل مع الفعل الأول المتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة مفاعيل. وتوقف ابن مضاء بإزاء هاتين الصورتين الكوفيتين للأفعال المتعدية إلى مفعولين وثلاثة مفاعيل، وقال : رأيى فيهما وفيما شاكلهما أن كل ذلك لا يجوز، لأنه ليس له نظير فى كلام العرب ولا جرى فى لسانهم. ومن قبله ذهب الجرمى كما ذكر ذلك السيرافى فى شرحه على سيبويه والرضى فى شرحه على الكافية إلى أنه لا يجوز إجراء التنازع فى الأفعال التى تتعدّى إلى مفعولين أو ثلاثة لأن ذلك يخرج عن القياس، وإنما يستعمل التنازع - كما قال - فيما استعملته العرب وتكلمت به، وما لم تتكلم به فمردود.

وواضح مما سبق أن الأمثلة المستعملة فى العربية من هذا الباب هى خبر فعلى الكينونة كما يرى البصريون أو الحال كما يرى الكوفيون على نحو ما فى بيت الفرزدق السابق. وقد يتنازع الفعلان فاعلاً كما فى بيت علقمة المذكور آنفاً أو مفعولاً به كقوله تعالى : ﴿آتونى أفرغْ عليه قِطْرًا﴾ وقد يطلب أحد الفعلين الاسم على أنه فاعل ويطلبه الآخر على أنه مفعول به كما فى بيت الفرزدق الثانى الذى استشهد به سيبويه وبيت طفيل وبيت الباهلى. وقد يطلبان جرّه بالحرف كما فى الآية الكريمة : ﴿يستفتونك قل الله يُفْتيكم فى الكَلالة﴾.

وتشهد كل هذه الأمثلة برجحان رأى سيبويه القائل بأن الفعل الثانى هو الذى يعمل فى الاسم رفعًا ونصبًا وجرًّا وأنه استُغْنى عن الاسم فى الفعل الأوّل لعلم المخاطب به أو بعبارة أخرى حُذف لدلالة السياق عليه. وواضح مما سبق أن باب التنازع إنما هو من افتراضات البصريين والكوفيين وأنه حرىّ بأن يحذف من النحو

إذ يعرض صورًا من التعبير لا تجرى فى العربية ولا نطق بها العرب لا هى ولا قواعد الإضمار التى اجتلبت الأمثلة تطبيقًا عليها.

المراجع

كتاب سيبويه ٣٧/١ وما بعدها.

المقتضب للمبرد ١١٣/٣، ٧٢/٤ وما بعدها.

شرح كتاب سيبويه للسيرافى (مصورة جامعة القاهرة) الورقة ٣٦٦.

كتاب الإنصاف لابن الأنبارى (طبع ليدن) ص٤٣.

كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى ص٩٤.

شرح الرضى على الكافية (طبعة استانبول) ٧٢/١ وما بعدها.

الهمع للسيوطى ١٣٧/٥.

التصريح على التوضيح ٣١٥/١.

obeikandl.com

١٢

إلغاء باب الاشتغال

من الأبواب العسرة فى النحو لكثرة تفريعاتها باب الاشتغال، وهو «كل اسم متقدم على فعل عامل فى ضمير عائد عليه أو فى اسم مضاف إلى ذلك الضمير مثل «الكتاب قرأته» و«زيدًا قبلت رأيه» ويسمى الاسم المتقدم مشغولًا عنه والنحاة يجعلون له خمسة أحكام.

(ا) جواز النصب والرفع فى الصيغة الأساسية فى الباب مثل «محمدًا رأيته» و«محمد لقيت أخاه» فيجوز فى محمد النصب على أنه مفعول به لفعل يدل عليه الفعل العامل فى الضمير العائد عليه أو فى الاسم المضاف إليه، ويجوز فى محمد الرفع على أنه مبتدأ خبره الجملة التالية له.

(ب) وجوب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل من الأدوات مثل أدوات التحضيض والعرض فى نحو: «هلا زيدًا أكرمته» وأدوات الاستفهام غير الهمزة فى مثل «هل زيدًا رأيته» وأدوات الشرط الجازمة فى مثل «حيثما زيدًا تلقه فأكرمه» وبعد إذا ولو الشرطيتين مثل «إذا زيداً تلقاه فأكرمْه ولو زيداً رأيته فأكرمه».

(جـ) رجحان النصب فى خمسة أحوال هى:

١ ـ إذا وقع الاسم المشغول عنه قبل فعل طلبى أمرًا أو نهيًا أو دعاءً مثل «محمدًا كلمْه» و«خالدًا لا تهنْه» و«زيدًا أصلحَ الله شأنه».

٢ ـ إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد همزة الاستفهام مثل قوله جل شأنه: ﴿أبشرًا منّا واحدًا نتّبعه﴾ أو بعد حرف نفى غير مختص مثل «ما زيدًا ضربته» أو بعد حيث مثل «حيث زيدًا تلقاه يكرمك».

٣ ـ إذا كان الاسم جوابًا لاستفهام منصوب مثل «كتابَ البلاغة قرأته» جوابًا لمن سأل: «أىَّ كتاب قرأت»؟.

٤ ـ إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد جملة فعلية مثل : «كلمت محمدًا، وعمرًا قابلته».

٥ – أن يتوهمَّ فى الرفع أن الفعل صفة لما قبله كقوله تعالى : ﴿إنا كلَّ شيءٍ خلقناه بقَدر﴾.

(د) رجحان الرفع فى حالتين :

(ا) أن يسبق الاسم المشغول عنه جملة اسمية مثل : «محمد رأيته وعمرو لقيته».

(ب) أن يسبق الاسم المشغول عنه «أما» مثل : «سافر محمد وأما عمرو فزرته» وقرئ ﴿وأما ثمودَ فهديناهم﴾ بالنصب.

(هـ) وجوب الرفع على الابتداء فى حالتين :

(ا) إذا تقدم الاسم المشغول عنه أداة من الأدوات التى لها صدر الكلام وهى أدوات الاستفهام والشرط والنفى والتحضيض وكم الخبرية والحروف الناسخة وحرفا التنفيس مثل «زيد إن زرته أكرمك» و«الكتاب هل أخذته»؟ و«اللهو لا يحبه على»، و«زيد هلا كلمته» و«زيد كم لقيته» و«عمرو ليتنى أكرمه» و«خالد سأحدثه – سوف أحدثه».

(ب) إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد إذا الفجائية أو واو الحال مثل «دخلت فإذا على يكلمه عمرو» و«دخلت وعلى يكلمه عمرو».

وقد تنبه ابن هشام فى كتابه «أوضح المسالك» إلى أن وجه وجوب الرفع لا يدخل فى باب الاشتغال، لأن الرفع فى الاسم المشغول عنه متعين سواءٌ ذكر مع الفعل التالى الضمير العائد عليه أو لم يذكر. وحرىّ أن يحذف هذا الوجه من كتب الناشئة، وخاصة أن أمثلته من صنع النحاة لتصوّر حالة يجب فيها الرفع مع الأحوال الأخرى فى الباب. وبالمثل ينبغى أن يحذف من كتب الناشئة وجه وجوب النصب، لأن النصب فيه متعين وأمثلته من صنع النحاة ليقابلوا فى الباب بين أحوال وجوب الرفع وأحوال وجوب النصب. وإنما جرّهم أو دفعهم إلى ذكر الوجهين فى الباب أنهم قاسوه

على أبواب الفقه وما يتردد فيها من وجوه الوجوب والندب والإباحة والتحريم أو الحظر. وبلغ من قياسهم الباب على أبواب الفقه أن وضعوا له أركانًا وشروطًا لكل ركن، بالضبط كما يحدث فى أبواب الفقه.

وإذا حذفنا من باب الاشتغال وجهى وجوب النصب على المفعولية ووجوب الرفع على الابتداء بقيت عندنا ثلاثة وجوه للاسم المشغول عنه وهى جواز النصب والرفع ورجحان النصب ورجحان الرفع.

والوجوه الثلاثة تتردد أمثلتها فى القرآن الكريم وقراءاته، وفى الشعر، فهى كلها عربية فصيحة ولا داعى فى النحو التعليمى لبيان أن بعضها راجح وبعضها مرجوح إذ من حق المتكلم أن يرفع الاسم المشغول عنه أو ينصبه فيها جميعًا. وحين يرفع يكون مبتدأ خبره الجملة التالية، وبذلك تنقل أمثلة الرفع إلى باب المبتدأ والخبر ولا إشكال، وحين ينصب يكون مفعولاً به لفعل محذوف يدل عليه الفعل التالى له، وبذلك تنقل أمثلة النصب إلى باب المفعول به. وحرىّ أن يُلغْى الباب من كتب النحو وأن تُعرَض أمثلة النصب فى باب الحذف المقترح لبيان أن الفعل قد يحذف إذا دل عليه دليل.

المراجع :

كتاب سيبويه ٤٢/١ وما بعدها.
المقتضب للمبرد ٧٦/٢، ٢٩٩، ١٧٦/٣.
الرضى على الكافية ١٧٦/١.
همع الهوامع ١٤٩/٥.
التصريح على التوضيح ٢٩٦/١.
الصبان على الأشمونى ٤٩/٢ وما بعدها.

١٣

إلغاء ضوابط قديمة لأبواب المفعول المطلق والمفعول معه والحال ووضع ضوابط جديدة

فى النحو أبواب اضطرب النحاة فى وضع ضوابطها مما جعلها لا تتضح تماماً، ومن الخير أن توضع لها ضوابط دقيقة حتى تستقر فى الأذهان وحتى تتمثلها تمثلاً واضحاً، وأهمها المفعول المطلق والمفعول معه والحال. وسنحاول فيما يلى عرض ضوابطها القديمة وما نقترحه لها من ضوابط محكمة تُعين على تصورها تصوراً قويما.

(ا) ضابط المفعول المطلق

وضع ابن هشام للمفعول المطلق فى كتابه: «أوضح المسالك» هذا الضابط الغامض: «اسم منصوب يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده وليس خبراً ولا حالاً». وقرن الخبر والحال بالمفعول المطلق فى هذا الضابط يدل على اضطراب صورته فى ذهن ابن هشام وأمثاله من النحاة، لأن لكل من الخبر والحال وظيفة سوى وظيفة المفعول المطلق المؤكِّد فى مثل: «قرأ قراءة» والمبين للنوع فى مثل: «قرأ قراءةَ المتقنِ للعربية» والمبين للعدد فى مثل: «قرأ قراءتين». وهى مصادر تختلف فى وضوح عن الخبر فى مثل: «زيد مسافر» والحال فى مثل: «زيد سافر راضياً».

والأصل فى المفعول المطلق أن يكون مصدراً كما فى الأمثلة، ويذكر النحاة أنه ينوب عن المصدر فى هذا الباب صفته مثل: «جلس قليلاً» ويكثر ذلك فى الكلام مثل: «عمل كثيراً - أجاب سريعاً - تكلم أجمل الكلام - تحدث مثل صاحبه» فإن كل ما ولى الفعل من وصف له منصوب أو وصف لمصدره فهو مفعول مطلق. وينوب عنه ضميره مثل: ﴿فإنى أعذِّبه عذابا لا أعذبه أحدا من العالمين﴾ فإن الضمير المتصل المنصوب فى كلمة «أعذبه» الثانية يعود على العذاب أى التعذيب وهو مصدر،

ولذلك تعرب الهاء مفعولا مطلقا. ومما ينوب عنه مرادفه مثل: «قام وقوفاً - جلس قعودا» وآلته مثل: «ضربه عَصًا - ضربه كفًّا» وعدده مثل: (فاجلدوهم ثمانين جلدة) - «سجد أربع سجدات» والمشار إليه المبدل منه المصدر مثل: «كلمه هذا الكلام - أشار إليه تلك الإشارة» فهذا وتلك مفعولان مطلقان والمصدر بعدهما بدل منهما. ومما ينوب عنه أيضا «أى» مضافة إلى المصدر سواء أكانت استفهامية أو شرطية مثل: «أىَّ فعل فعلت؟ - أىَّ عمل تعملْ أعملْ» وكلمتا كل وبعض مضافتين إلى المصدر مثل: ﴿فلا تميلوا كلَّ الميل﴾.. «جِدَّ كل الجدِّ» ومثل: «علِّمْه بعضَ العلم - أحسن بعض الإحسان».

وكل هذه الصور لا تدخل فى الضابط الذى وضعه ابن هشام للمفعول المطلق، ولذلك يقول النحاة إنها تنوب عنه، وواضح أنها تتعلق بمصدر الفعل السابق المفهوم أو بمصدر سابق لها أو تال، وهى جميعاً مفاعيل مطلقة، وينبغى وضع ضابط لها يجمعها ويجمع معها أساس الباب وهو المصدر المؤكد والمبين للنوع، ولعلّ أوضح تعريف يجمع كل هذه الصور هو: «المفعول المطلق: اسم منصوب يؤكد عامله أو يصفه أو يبينه ضرباً من التبيين». وهو ضابط تنتظم فيه جميع الصور المارة حين يكون المفعول مصدراً مؤكداً أو وصفا لفعله أو مبيناً له أى ضرب من البيان.

المراجع:

المقتضب ٢١٦/٣ ومابعدها.

أوضح المسالك فى باب المفعول المطلق.

الهمع ٩٤/٣.

الصبان على الأشمونى ٨٠/٢ ومابعدها.

(ب) ضابط المفعول معه

وضع ابن هشام للمفعول معه فى كتابه «أوضح المسالك» هذا الضابط أو التعريف المبهم: «المفعول معه اسم فضلة تال لواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه». ويجعل ابن هشام والنحاة للاسم بعد الواو خمس حالات:

١ ـ وجوب العطف فى مثل : «اشترك زيد وعمرو» لأن الفعل منصب على زيد وعمرو جميعا، وهو عطف مفرد على مفرد.

٢ ـ رجحان العطف مع جواز النصب فى مثل : «جاء زيد وعمرو» وكأنهم يجيزون أن يقال : «جاء زيد وعمرا» مع إعراب «عمرا» مفعولاً معه!

٣ ـ رجحان أن يكون الاسم مفعولاً معه مع جواز العطف فى مثل : «قمتُ وزيدا» لأن العطف على الضمير المتصل وهو التاء فى قمت يستلزم ضميراً فاصلاً كما جاء فى القرآن الكريم : (اسكنْ أنت وزوجُك الجنَّة). وبذلك يصبح العطف فى «قمت وزيدا» مرجوحًا والنصب مفعولاً معه راجحاً.

٤ ـ امتناع أن يكون الاسم مفعولاً معه أو معطوفاً فى مثل : «شربت ماء وطعاما» إذ يمتنع أن يكون الطعام مشروباً، فلا يتجه فى الواو أن تكون عاطفة أو للمعية لأن الطعام لا يشرب، ويتحتم أن نقدر لكلمة «طعاماً» فعلاً محذوفاً مثل طعمت أو أكلت.

٥ ـ وجوب أن يكون الاسم مفعولاً معه وامتناع أن يكون معطوفاً مثل «سرت وجامعةَ القاهرة - إستيقظت وطلوعَ الشمس».

والحالة الخامسة هى التى كان ينبغى أن يقف عندها ابن هشام والنحاة ويهملوا الأحوال الأربع السابقة، وإنما دفعهم إلى ذلك غموض الضابط الذى وضعوه للمفعول معه، فجاءوا بجميع الصور التى تأتى فيها الواو، سواء كانت من باب المفعول معه أو ليست من بابه. وإذا عدنا إلى النظر فى الأحوال الأربعة المجلوبة وجدنا الحالة الأولى خارجة عن الباب باعترافهم، ومثلها الحالة الثانية لأن الواو فيها يتعين أن تكون واو عطف ولا يصح أن يقال : «جاء زيد وعمرا» لأن فى ذلك إفسادًا للصيغة العربية السليمة. والحالة الثالثة تخرج على قواعدهم لأنهم لا يجيزون أن يقال : «قمت وزيدا» لعدم وجود فاصل بين الضمير المتصل المرفوع والمعطوف، بل لابدّ أن يقال : «قمت أنا وزيدا» وكأنما احتالوا ليوجدوا صيغة يمكن أن يقال فيها إن العطف مرجوح والنصب مفعولا معه راجح، وهى صيغة ترفضها قواعدهم. والحالة

الرابعة خارجة عن المفعول معه وعطف المفرد على المفرد. وبذلك كله يتضح أن الأحوال الأربعة خارجة عن باب المفعول معه، وإنما أقحموها على الباب لغموض الضابط الذى وضعوه له كما ذكرنا، ولو أنهم وضعوا له هذا الضابط البسيط: «المفعول معه اسم منصوب تال لواو غير عاطفة بمعنى مع» ما احتاجوا إلى إقحام الحالات الأربع السابقة لحالة المفعول معه لأن الواو فيها جميعاً عاطفة، ولتنبهوا إلى أن المفعول معه لا يصح أن يعطف على ماقبله كما يتضح فى مثاليه المارَّين، فلا الجامعة فى مثال: «سرت وجامعة القاهرة» يمكن أن تسير، ولا طلوع الشمس فى مثال: «استيقظت وطلوع الشمس» يمكن أن يستيقظ. وكأن الواو فى المثال الأوّل تفيد معنى الظرفية المكانية، كأنك قلت: «سرت أمام الجامعة» بينما تفيد فى المثال الثانى معنى الظرفية الزمانية كأنك قلت: «استيقظت زمن طلوع الشمس». وواضح أنه ينبغى أن لا يُعْرض فى النحو للمفعول معه إلّا صيغه الحقيقية التى لا تصلح فيها الواو أن تكون عاطفة والتى تحمل معنى الظرفية الزمانية أوالمكانية أوبعبارة أدق معنى «مع» فحسب، حتى تتصوره الناشئة تصوراً سليماً.

المراجع:

أوضح المسالك لابن هشام فى باب المفعول معه.

الهمع ٢٤٠/٣. الصبان على الأشمونى ١٠١/٢.

(جـ) ضابط الحال

وضع ابن هشام للحال فى كتابه: «أوضح المسالك» هذا الضابط أو التعريف الغامض: «الحال وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة». ويشرح ابن هشام هذا الضابط فيقول: «خرج بذكر الوصف المفعول المطلق، وبذكر الفضلة الخبر؛ لأن الفضلة منصوبة والخبر مرفوع، وخرج ببقية الضابط التمييز والنعت». وبذلك يصبح ضابط الحال كما شرحه وفسَّره ابن هشام أنه: «وصف ليس مفعولاً مطلقًا ولا خبرًا ولا تمييزًا ولا نعتًا». وهو ضابط يزيد الحال غموضًا، وكأنه أصبح سرًّا من الأسرار أو لغزًا من الألغاز.

وكان ينبغى لابن هشام أن يضيف إلى الأبواب التى أخرج منها الحال باب المفعول فيه، إذ ربما كان أقرب إلى الحال من هذه الأبواب، لأنك حين تقول: «دخل زيد مبتسمًا» يكون مبتسما - أى الحال - مرتبطا زمانيًّا بالفعل: «دخل». وكأن الحال بذلك يحمل شيئًا من معنى الظرفية. والغريب أن النحاة - فيما عدا سيبويه - لم يلتفتوا إلى ذلك البتة، ومع أن سيبويه لم يصرح بذلك نراه فى أثناء تحليلاته لبعض صيغ الحال يحسّ كأنها مشربة بشىء من الظرفية الزمانية، ألا ترى أن «مبتسمًا» فى المثال السابق صفة لزيد فى وقت دخوله فحسب، فهى صفة مقيّدة بزمن معيّن، هو زمن الدخول. ولذلك أرى أن يوضع للحال هذا الضابط الواضح: «الحال صفة لصاحبها نكرة مؤقتة منصوبة». وبذلك يخرج الخبر المرفوع كما يخرج النعت لأنه صفة مستمرة غير مؤقتة أو بعبارة أخرى هو صفة ثابتة للموصوف مثل: «جاء زيد الصادق - جاء زيد النشيط» فالصادق والنشيط صفتان دائمتان لزيد. ولا علاقة بين الحال والمفعول المطلق ولا بينه وبين التمييز فنحتاج إلى إضافة كلمات فى تعريفه أو ضابطه تنحّيه عنهما أو تنحّيهما عنه.

وبهذا الضابط المقترح يتعين الحال، فهو صفة نكرة مؤقتة بزمن معين مثل: «قابلته راجعا من رحلته» و«لقيته مبتهجا». ومما يؤكد بوضوح أن الحال صفة مؤقتة أنه حين يكون جملة، وتسبق جملته الواو فى مثل: «جاء زيد والشمس طالعة - جاء زيد والطلاب منصرفون» نحسّ أن جملتى: «والشمس طالعة - والطلاب منصرفون» تحلّان محل ظرف زمان أى أن زيدًا جاء وقت طلوع الشمس، وبالمثل وقت انصراف الطلاب. وقديمًا لاحظ ذلك سيبويه والمبرد فقالا: إن معنى الواو التى تدخل على الجملة الحالية «إذْ» وإذ ظرف زمان، وكأنك تستطيع أن تقول مكان المثالين السابقين: «جاء زيد إذ الشمس طالعة - جاء زيد إذ الطلاب منصرفون». وهو حسّ أو تذوّق لغوى دقيق. وتلك علامة واو الحال أنها ظرفية مثل واو المفعول معه. وهى علامة لواو الحال لا تتخلف أبدًا.

المراجع :

سيبويه ٤٧/١.
المقتضب ٦٦/١، ٢٦٣/٣، ١٢٥/٤، ١٧١.
أوضح المسالك لابن هشام : باب الحال.
الهمع ٧/٤ ومابعدها.
الصبان على الأشمونى ١٣٠/٢ وما بعدها.

obeikandl.com

١٤

إبقاء وإلغاء فى باب الاستثناء وإخراج منه

الاستثناء إخراج المستثنى من حكم المستثنى منه السابق له بإلا أو إحدى أخواتها، وهى : «ما خلا - ما عدا - ما حاشا» و«خلا - عدا - حاشا» بدون ما، و«غير وسوى» مثل : خرج التلامذة من الفصل إلاّ عليًّا، فعليًّا مستثنى منصوب والتلامذة مستثنى منه.

ورأت لجنة وزارة التربية والتعليم قديماً أن يعرض هذا الباب بأمثلته على الناشئة فى باب الأساليب؛ لأنه من الأبواب التى تعب النحاة كثيراً فى إعراب أدواتها وأمثلتها وتخريجها على قواعدهم.

(ا) إبقاء صورة البدلية

قرر المجمع فى مؤتمره سنة ١٩٤٥ أن تقتصر دراسة الاستثناء للناشئة على حالة النصب، وكأنه رأى ألا تعرض عليهم صيغة الاستثناء مع الكلام غير الموجب وأنه يجوز فى المستثنى حينئذ أن يكون منصوباً على الاستثناء وأن يكون مرفوعاً على البدلية فى مثل : «ما تكلم أحد إلاّ محمداً»، فإنه يجوز فى محمد الرفع على البدلية. ولعلّ المجمع رأى أن يقتصر فى حالة الكلام غير الموجب على نصب المستثنى وأن يهمل القول بأنه يجوز فى المستثنى الرفع. وفى رأيى، أنه ينبغى أن تعرض على الناشئة حالة البدلية، لأنها جاءت مراراً فى القرآن الكريم. من ذلك آية سورة آل عمران : ﴿ومن يغفر الذنوبَ إلاّ اللَّهُ﴾ وآية سورة النساء : ﴿ما فعلوه إلا قليلٌ منهم﴾ وآية سورة الحجر ﴿ومَنْ يَقْنَطُ من رحمة ربه إلاّ الضالّون﴾ وآية سورة النور ﴿ولم يكن لهم شهداءُ إلا أنفسُهم﴾. وآية سورة هود فى قراءة أبى عمرو وابن كثير - من القراء السبعة - ﴿ولا يلتفتْ منكم أحدٌ إلا امرأتُك﴾ برفع (امرأتك).

ولذلك أرى أن تُعْرَضَ على الناشئة صورة الاستثناء مع إلا فى العبارات التامة الموجبة، وغير الموجبة مع النص على جواز البدلية فيها، حتى لاتكون البدلية فى الآيات القرآنية المذكورة غريبة عليهم.

(ب) إلغاء الإعراب القديم للأدوات: «ماخلا - ماعدا - ماحاشا»

رأى المجمع فى مؤتمره سنة ١٩٤٥ أن يكتفى فى إعراب هذه الأدوات بأنها أدوات استثناء ومابعدها مستثنى منصوب، وبذلك يستغنى عن الإعراب القديم لها، وهو إعراب معقد إذ يذكر النحاة أن «ما» مصدرية فى مثل: «قام القوم ماخلا زيدا» ومنهم من يرى أنها ظرفية، وخلا فعل ماض والفاعل - فى رأى البصريين - ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام، والتقدير: «قام القوم ماخلا هو أى بعضهم زيدا». وقال الكوفيون: بل هو ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل أى: «قام القوم ماخلا قيامهم زيدا». وإذا أعربت: «ما» ظرفا كان التقدير: «قام القوم فى وقت خلوهم زيدا». ويعربون زيدًا مفعولا به. وكأن النحاة بعد أن عدّوا هذه الأدوات من باب الاستثناء عادوا فأخرجوها منه. وكل هذا الإعراب المعقد ينبغى أن يعفى منه الناشئة ويعلَّموا أن «ماخلا» ومثلها أختاها «ماحاشا - ماعدا» أدوات استثناء والاسم بعدها مستثنى منصوب.

وقد تأتى هذه الأدوات بدون «ما» فيقال مثلا «قام القوم خلا محمدا» وتعرب أيضا أدوات استثناء. وهى إحدى صورتين فى العربية، فقد يأتى مابعدها مجرورا، مثل «قام القوم خلا زيدٍ» وأرى الاكتفاء فى التدريس للناشئة بصورة النصب تخفيفًا عليها، حتى لايقال لهما فى الصورة الأولى - كما يقول النحاة - إن خلا مع ما فعل وفى الصورة الأخيرة إنها حرف جر. وحسبنا أن يقال إنها جميعا أدوات استثناء ومابعدها مستثنى منصوب سواء تقدمتها «ما» أو لم تتقدمها.

(جـ) إخراج غير وسوى من باب الاستثناء

قرر المجمع بمؤتمره سنة ١٩٤٥ فى إعراب غير وسوى حين يكونان منصوبين أنهما مستثنيان منصوبان وأن مابعدهما مجرور بالإضافة. وذهب أبو على الفارسى إلى أنهما

منصوبان على الحال وبذلك يخرجان من باب الاستثناء. ويرجِّح رأيه أن إعرابهما مستثنى غير دقيق، فالمستثنى فى المعنى هو المضاف إليهما. وأيضا مما يرجِّح رأيه أن «غير» تأتى مرة منصوبة وفيها معنى الاستثناء، ومرة ثانية تكون نعتًا مثل : «لو كان معنا رجل غير زيد» ومثل ﴿صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم﴾.

ويقول السيوطى فى الهمع : «الأصل فى غير أن تكون وصفا». والصلة بين الوصف أو النعت والحال مقررة أو معروفة، وتقول : «لقيني رجل غاضب» و«لقيني محمد غاضبا». فتحول الكلمة من النعت إلى الحال والعكس طبيعى فى العربية. وقد تأتى غير مبتدأ أو فاعلا مثل «غيرُ علىٍّ جاءَ - ماجاءَ غيرُ على». ومثلها فى كل ذلك سوى. وفى رأيى أن إعرابها فى حالة النصب حالا يخرجها من باب الاستثناء وأدواته، وبذلك يستقيم إعرابها منطقيا فى أذهان الناشئة.

(د) إخراج صورة القصر

قرَّر المجمع فى مؤتمره سنة ١٩٤٥ أن الاستثناء المفرغ من صيغ القصر متابعا في ذلك رأى لجنة وزارة التربية والتعليم، وهو قرار سديد. وينبغى أن تعرض هذه الصيغة على الناشئة بعد دراسة الباب بحيث يقال لهم إن «إلَّا» قد تخرج عن معناها فلاتفيد الاستثناء وإنما تفيد الحصر مع «ما» و«لا» النافيتين مثل (وماحمد إلّا رسول) و«ما جاءَ إلا على» و(لاتعبدون إلا الله) ويُعْرَب مابعد إلا بحسب حاجة ماقبله، فهوخبر فى الآية الأولى وفاعل فى الصيغة الثانية ومفعول به فى الآية الثانية.

وواضح من هذا العرض لباب الاستثناء أننا أبقينا فى النحو التعليمى على صورة البدلية وألغينا إعراب الأدوات : «ماخلا - ماعدا - ماحاشا» وكذلك «خلا - عدا - حاشا» كما ألغينا الإعراب المضطرب لغيروسوى، وأوضحنا صيغة القصر بالنفى وإلّا.

المراجع :

سيبويه ٣٦٠/١ ومابعدها. المقتضب ٣٨٩/٤ ومابعدها.
المغنى لابن هشام ص٧٣، ١٦٩. همع الهوامع للسيوطى ٢٤٧/٣.
التصريح على التوضيح ٣٤٦/١ ومابعدها.

١٥

التمييز وصيغه، وإلغاء ستة أبواب فرعية: الصفة المشبهة - اسم التفضيل - فعل التعجب - نعم وبئس - كم الاستفهامية - الاختصاص

التمييز: اسم منصوب يزيل إبهامًا فى اسم آخر أو صفة أو فعل. وله مواضع معينة هى:

١ - بعد أسماءِ المقادير (الوزن - الكيل - المساحة - الأوعية) مثل رطلٌ زيتًا - قدحٌ قمحًا - فدانٌ أرضًا - كوبٌ لبنًا. وكذلك ما يشبه المقادير مما أجرته العرب مجراها مثل: خاتمٌ فضة، ومن ذلك الآية الكريمة: ﴿فلن يُقْبَلَ من أحدهم ملءُ الأرض ذهبًا﴾.

ويجوز فى هذه الأمثلة ماعدا المثال الأخير: أن يضاف التمييز إلى ماقبله أو يجرّ بمن مثل: رطل زيت، أو من زيت. وخاتم فضة أو من فضة.

٢ - بعد الفعل اللازم مثل: محمد طاب نفسًا، على كرمٌ خلقًا - اشتعلَ الرأسُ شيبًا.

٣ - بعد الصفة المشبهة مثل: على حسنٌ أدبًا - كريم خلقًا - عميق علمًا.

٤ - بعد اسم التفضيل مثل: زيدٌ أكثر من عمرو أدبًا - علىّ أكثرُ الطلاب سائلاً.

٥ - بعد فعل التعجب مثل: ما أحسن الروض منظرًا - أكرمْ بالمتنبى شاعراً.

٦ - بعد نعم وأخواتها: بئس وساء وحبذا ولا حبذا مثل: نعم شعرك شعرًا - بئس رأيك رأيا - ساء كلامك كلامًا - حبذا على شاعرًا.

٧ - بعد «كم» الاستفهامية مثل: كم كتابًا معك؟ - كم بلدًا زرت؟ - كم

حديثًا تحدثت؟. وسنعرض لها فى كنايات العدد عما قليل.

٨ - صيغة الاختصاص وتأتى غالبا بعد الضمير المبهم فى مثل: نحن معاشرَ الأنبياءِ لا نورث. نحن العربَ كرامٌ.

٩ - بعد العدد المركب والعقود مثل: أحد عشر كتابًا، اثنان وعشرون طالبًا.

١٠ - صيغ محفوظة: ويحه رجلاً، يا له شاعراً، يا حُسْنه يوما، ياطيبَها ليلة، لله دره فارسًا، حسبك به كاتبًا. (وكفى بالله شهيدا).

هذه هى المواضع الأساسية فى العربية لصيغ التمييز جمعناها فى باب ليتضح التمييز أتم وضوح.

ملحوظات

١ - عادة تقسم كتب النحو التمييز إلى تمييز مقادير وما يشبهها كما فى رقم (١) وتمييز عدد كما فى رقم (٩) وتمييز نسبة، ويدخلون فيه الرقمين ٢ و٣ مثل: «محمد طاب نفسًا» و«على حسنٌ أدبا» ويقولون: إن أصل الصيغة الأولى «محمد طابت نفسه» فكانت نفسه فاعلاً لطابت وحوِّلت إلى تمييز وكذلك يقولون إن أصل الصيغة الثانية «على حسنٌ أدبه» فكانت أدبه فاعلا فى المعنى لحسن وحوِّلت إلى تمييز. وواضح أنه أَوْلى من ذلك أن يقال: من مواضع التمييز مجيئه بعد الفعل اللازم كما فى المثال الأول وبعد الصفة المشبهة كما فى المثال الثانى. وهم يذكرون صورة ثالثة يحوَّل فيها التمييز عن المفعول به مثل: (وفجَّرنا الأرض عُيونا) و«غرستُ الأرض شجرًا» ويقولون: أصل هاتين الصيغتين: «وفجرنا عيون الأرض - غرست شجراً فى الأرض» فحوِّل المفعول إلى تمييز، وأوضح من ذلك أن تُعْرب كلمتا: «عيونا وشجراً» فى هاتين الصيغتين وما يماثلهما بدلاً من الأرض. وهو إعراب أوضح، ولا يحتاج إلى تأويل. وبذلك تخرج الصيغة من باب التمييز وتوضع فى باب البدل مع أمثلته. وحاولوا أن يدخلوا فى تمييز النسبة أيضًا الصيغ فى الأرقام ٤ و٥ و٦ بصور مختلفة من التكلف، وأولى من ذلك ما رسمناه لصيغ الباب من أنها تأتى فى مواضع محدَّدة.

٢ - جاء التمييز فى الأرقام ٤ و ٥ و ٦ جامدًا مرة، ومرة مشتقًّا، وبعض النحاة يعربه حين يكون مشتقا حالاً، وبعضهم يعربه تمييزاً. والأولى أن يعرب تمييزاً دائماً لاطّراد القاعدة. (وانظر فى أن الأصل فى التمييز أن يكون جامدا وقد يأتى مشتقا المغنى لابن هشام ص٥١٥).

٣ - واضح فى رقم ٨ أن «معاشر الأنبياءِ» و «العرب» فى المثالين، تفسير وتبيين للضمير قبلهما، وهما بذلك تمييز له. ولما كانتا معرفتين - والبصريون يشترطون فى التمييز أن يكون نكرة - اضطروا إلى إعرابهما منصوبتين على الاختصاص، بتقدير فعل مثل أعنى، وقدروا الجملة حالا من الضمير. وكل ذلك محاولة ليتفادوا أن يكون التمييز معرفة. وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يكون معرفة، ولذلك شواهد متعددة فى القرآن الكريم وفى كلام العرب وشعرهم، على نحو ما جاء فى آية سورة القصص: ﴿وكم أهلكنا من قرية بَطِرَت معيشتَها﴾ فمعيشتَها تمييز معرف بالألف واللام، وسُمع عن العرب: «سَفُه زيدٌ نفسَه - وألم رأسَه» فرأسه ونفسه تمييزان معرفان بالإضافة. ولبعض الشعراء: «علامَ مُلئت الرعبَ والحربُ لم تَقِدِ» وقال راشد اليشكرى:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صَدَدْتَ وطبتَ النفسَ ياقيسُ عن عمرو

«والرعب والنفس» تمييزان معرفان بالألف واللام. والنحاة يعربون «الوجه» فى مثل «زيد حسنٌ الوجهَ» منصوبا على التشبيه بالمفعول به، وذهب أبوعلى الفارسى أن «الوجه» فى الجملة تمييز منصوب، وهو معَّرف بالألف واللام. وكل ذلك يشهد لسلامة رأى الكوفيين وصحته، وحرى أن نأخذ به فى صيغ الاختصاص ونعربها تمييزا، ونلغى بابه من كتب النحو التعليمى.

٤ - لا يلغى هذا التنسيق لمواضع صيغ التمييز، باب الاختصاص وحده، بل هو يلغى أيضا باب التعجب إذا أخذنا برأى الكوفيين وبعض البصريين فى أن إعراب أكرمْ فى مثل: «أكرمْ بالمتنبى شاعرا» فعل أمر على الحقيقة والباء زائدة والمتنبى مفعول به وشاعرا تمييز، لا أن أكرمْ - كما يقول جمهور البصريين - فعل ماض جاءَ على صيغة الأمر، وأن الباء بعده حرف جر زائد والمتنبى فاعل. وإعراب الصيغة الثانية

فى مثل: «ماأحسن الروض منظرا» يسير، فما مبتدأ و«أحسن» فعل ماض والفاعل ضمير يعود على ما و«الروض» مفعول به و«منظرا» تمييز. وإذن لاتكون فى صيغ التعجب صعوبة ولانحتاج لدراستها فى باب مستقل. وكذلك الشأن فى باب نعم وأخواتها، إذا أخذنا فى إعراب المخصوص بالمدح بعدها فى مثل «نعم صديقك محمد شاعرا» بإعراب ابن كيسان وهو انه بدل مماقبله، لامبتدأ مؤخر والجملة قبله خبر مقدم كما يذهب البصريون. وإذن لاتكون فى إعراب أمثلة الباب أى صعوبة، وتسقط الحاجة إلى دراسته، وتُضَمّ بعض صيغه مثل: «نعم عمرو الشاعر» إلى باب البدل وبعضها مثل: «نعم زيد شاعرا» إلى باب التمييز. وتسقط الحاجة إلى فتح باب لإعمال الصفة المشبهَّة واسم التفضيل؛ لأن ما بعدهما يكون منصوبا دائمًا على التمييز. وسنرى عما قليل أنه ليست هناك حاجة إلى فتح باب لدراسة «كم» الاستفهامية وكنايات العدد عامة. وإلغاءُ هذه الأبواب من كتاب النحو التعليمى لا يلغى صيغها فيه فقد عُرضت فى باب التمييز عرضا يوضح إعرابها توضيحا كافيا، وأيضًا لا يلغى مكان بعضها من الصرف وباب المشتقات فيه المشتمل على الصفة المشبهة واسم التفضيل.

٥ - لم نعرض لبحث العدد هنا بحثًا مفصلًا، إنما اكتفينا ببيان موضع نصب التمييز ومعروف أنه يضاف إلى العدد المفرد من ثلاثة إلى عشرة وفى مئة وألف وأمثالها بينما ينصب مع العدد المركب والعقود. وهو حرىّ بأن يفرد بباب مستقل لبيان مشكلة التذكير والتأنيث فى العدد والمعدود.

المراجع:

انظر فى الأبواب السابقة من رقم ٢ إلى رقم ٩ كتب النحو المختلفة.

١٦

إلغاء إعراب كنايات العدد

(ا) كم الاستفهامية والخبرية

تأتى «كم» الاستفهامية للسؤال عن العدد، ويليها دائما تمييز مفرد منصوب مثل: «كم شخصًا زرته؟» فيجيب المخاطب شخصًا واحدًا أو شخصين أو أكثر. وأجاز بعض النحاة إذا سبقتها الباء الجارة أن يكون تمييزها مجرورًا مثل «بكم قرشًا اشتريت الكتاب» وهو رأى مرجوح، والأرجح أن ينصب التمييز حين تسبقها الباء الجارة، فيقال «بكم قرشًا اشتريت الكتاب». وما دام ذلك هو الأرجح، فلا داعى لأن نحدث خللاً فى قاعدة تمييزها بل ينبغى أن يقال للناشئة إنه منصوب دائما طردًا لقاعدة التمييز بعد كم الاستفهامية، فيكون حكمه دائما الإفراد والنصب.

أما كم الخبرية فمعناها عدد كثير، ويليها دائمًا تمييز مجرور مفرد أو مجموع مثل: «كم كتابٍ قرأتُ - كم كتبٍ قرأتُ» أى قرأت كتبًا كثيرة أو عددًا كثيرًا من الكتب، وهى بذلك لا تستدعى جوابًا من مخاطب مثل الاستفهامية لأنها خبرية. ويقول النحاة إن إفراد تمييزها أكثر وأفصح من جمعه. ويعرب النحاة كم الاستفهامية والخبرية إعرابًا معقدًا حسب مواقعها من الكلام على هذا النمط:

١- مبتدأ فى مثل: «كم طالبا حضر الدرس؟ - كم طالبٍ أو طلابٍ حاضرون» أى أنهم كثيرون.

٢- مفعولا به فى مثل: «كم كتابًا قرأت؟ - كم كتابٍ أو كتبٍ قرأتُ أى عددا كثيرا من الكتب قرأت.

٣- مفعولا مطلقًا فى مثل: «كم نظرةً نظرت؟ - كم نظرةٍ أو نظراتٍ نظرتَ» أى نظرات كثيرة نظرتها.

٤ - مفعولا فيه فى مثل : «كم يومًا صمتَ؟ - كم يومٍ أو أيامٍ صمتَ أى أيامًا كثيرة صمتها.

٥ - حالا مع كان فى مثل : «كم كانت كتبك؟ - كم كانت كتبى أى كانت كثيرة.

ويلاحظ أنه لم يل كم فى المثالين الأخيرين تمييز، وهى صورة من صور التعبير بكم الاستفهامية وكم الخبرية إذ يجوز حذف التمييز بعدهما إذا دلَّ عليه دليل.

وواضح أن هذه الأعاريب لكم الاستفهامية ومثلها كم الخبرية لا تفيد أى فائدة فى صحة نطقها، إذ هما دائمًا مبنيّان بالسكون وملازمان لنطق واحد، ويكفى أن يُعْرف أن هذه كم استفهامية وتلك خبرية بدلالة تمييزهما، فتمييز الأولى دائمًا مفرد منصوب وتمييز الثانية مفرد مجرور أو مجموع مجرور.

(ب) كأيِّنْ

كأيِّنْ اسم مركب من كاف التشبيه وأىٍّ منونة؛ ولذلك يجوز الوقف عليها بالنون، لأن التنوين دخل فى تركيبها فأشبه النون، ولذلك رُسمت فى المصحف بالنون. وهى من كنايات العدد، وتفيد التكثير أو العدد الكثير مثل كم الخبرية، ويليها تمييزها، وهو دائمًا مفرد مجرور بمن مثل : ﴿وكأيِّنْ من نبىٍّ قاتل معهِ ربِّيُّون كثيرٌ فما وَهَنُوا﴾ ومثل : ﴿وكأيِّنْ من آيةٍ فى السموات والأرض﴾ ومثل : ﴿وكأيِّنْ من دابّةٍ لا تحمل رزقَها اللَّهُ يرزقها﴾. وهى دائمًا مبنية على السكون مثل كم الخبرية، وتلتزم مثلها ومثل أختها الاستفهامية صدرَ جملتها أو عبارتها، ولا داعى لذكر إعرابها فى النحو التعليمى، بل ينبغى أن يلغى كما ألغى إعراب كم الاستفهامية والخبرية.

(جـ) كذا وكذا

«كذا» اسم مركب من كاف التشبيه وذا الإشارية، وهى كناية عن عدد مبهم مثل كم الاستفهامية والخبرية وتمييزها دائمًا كتمييز كم الاستفهامية مفرد منصوب، وتختلف عنها وعن أختها الخبرية فى أن الغالب عليها أن لا تكون فى صدر جملتها، تقول : «كذا وكذا كتابًا عندى» كما تقول : «اشتريت كذا وكذا كتابًا». ولا تستعمل كذا

غالبًا إلا معطوفًا عليها كما فى الأمثلة، وقد تستعمل مفردة كما فى لغتنا الدارجة، فيقال : «اشترى كذا ثوبا». ويقلّ استعمالها مكررة دون عطف مثل : «اشترى كذا كذا كتابًا». وتتعدّد أعاريبها أو وجوه إعرابها فتكون مبتدأ كما فى المثال الأوّل ومفعولا به كما فى المثال الثانى ومجرورة كما فى قول القائل : «اشتريت بكذا وكذا قرشا». ويحسن أن لا تعرب فى النحو التعليمى تخفيفًا وتيسيرًا وأن يكتفى بأنها كناية عن عدد مبهم.

ويلاحظ أنها قد تخرج عن هذه الوظيفة أحيانًا أو عن هذا الباب، فتصبح كناية عن غير العدد، ولا يتبعها تمييز مثل : «أتذكر يوم كذا وكذا» ومثل : «قال له : لقد فعلت كذا وكذا - وقلت كذا وكذا» أى من الأقوال والأفعال. وقد يكون من المستحسن أن نذكر هنا أيضًا أنه يكنى عن الحديث بلفظة كَيْتَ وكَيْتَ فيقال : «لقد قلت لى كيتَ وكيتَ» وهى مبنية على الفتح وتستعمل هذه اللفظة كثيرًا فى لغتنا اليومية.

المراجع :

المقتضب ٥٥/٣ وما بعدها و١٨٣/٣.
مغنى اللبيب ص ٢٠٠ وما بعدها.
الهمع ٣٨٦/٤ وما بعدها.
التصريح على التوضيح ٢٨٩/٢.
الصبان على الأشمونى ٥٧/٤ وما بعدها.

١٧
إلغاء خمسة أبواب

(ا) باب التحذير

أوّل هذه الأبواب باب التحذير، وفيه يعرض النحاة مثل: «الكسلَ» - «إياك والكسلَ» - «إياك الكسلَ». وعادة يعربون الكسل مفعولاً به لفعل محذوف، وكذلك إياك فى المثال الثانى و«الكسل» معطوف عليها وهما فى المثال الثالث مفعولان لفعل محذوف بتقدير أحذرك الكسل. وإذن فصيغة التحذير من صيغ المفعول به المحذوف فعله مثل صيغة الاشتغال السابقة. فيحذف بابها وترد أمثلتها إلى باب المفعول به أو إلى باب الحذف المقترح.

(ب) باب الإغراء

ومثل هذا الباب باب الإغراء فى نحو: «النجدةَ - الصلاةَ - القراءةَ - الصبرَ - الأهلَ - الولدَ - العهدَ العهدَ» والثانية توكيد للأولى فى المثال الأخير. ويعرب النحاة هذه الصيغة مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: الزم ونحوها. ولا داعى لأن يُعْقَد لهذه الصيغة باب مفرد، بل تُرَدّ مثل التحذير إلى باب المفعول به أو إلى باب الحذف المقترح.

(جـ) باب الترخيم

ومن الأبواب التى ينبغى أن تلغى من النحو التعليمى باب الترخيم، وهو حذف التاء من آخر المنادى مؤنثا ومذكرا فى بعض اللهجات العربية القديمة كأن يقال فى عائشة «يا عائشُ» بدون تاء وفى جعفر «يا جعفَ» بدون راء. وهى لهجة أشبه بأن تكون مهجورة هجرًا تاما الآن. فلا داعى للإبقاء على هذا الباب.

(د) باب الاستغاثة

والباب الرابع الذى ينبغى إلغاؤه من النحو الميسَّر باب الاستغاثة، وهو صورة خاصة من صور النداء، مثل «يا علىٌّ لعمرٍ» وقد يجرّ فيها المنادى لفظًا بلام مفتوحة فيقال : «يا لَعلىٍّ»، وقد تحذف اللام وتلحق به بدلاً منها ألف فيقال : «يا عليًّا». ويلى هاتين الصيغتين المستغاث له مجرورًا بلام مكسورة فإما أن يقال : «يا لَعلىٍّ لعمرو» وإما أن يقال : «يا عليًّا لعمرو». وإنما أفرد النحاة للاستغاثة بابًا ليحللا الإعراب فى الصيغتين الأخيرتين ففى «يا لعلى» وفى «يا لَعليًّا» يقولون : اللام جارّة لعلىّ لفظًا وهو منادى مبنى على الضم المقدر فى محل نصب. وواضح أن هذا التحليلَ النحوى لا يفيد صيغ الاستغاثة شيئًا فى نطقها، فنطقها بيِّنٌ. لذلك أرى الاستغناءَ عنه، مع ضم صيغ الاستغاثة إلى باب المنادى مع بيان صورها الثلاث المختلفة، وهى : «ياعلىٌّ لأخيه - يا لعَلىٍّ لعمرو - يا عليًّا لعمرو». ومن أمثلته قول العرب : يا لفلانٍ - يا لَلْعجب - يا لَلدَّواهى.

(هـ) باب الندبة

ومثل هذا الباب السالف باب الندبة أى التفجع على الميت، وهى أيضا من صيغ النداء وحكمها حكمه من الضم فى حالة المندوب المفرد ومن النصب إذا كان المندوب مضافا أو شبهه، غير أن حرف النداء فيها «وا» ويليه ثلاث صيغ، فإما أن يقال : «واعلىٌّ» وما يليه فى هذه الصيغة منادى مبنى على الضم فى محل نصب. وقد تلحق المندوب ألف فيقال : «واعليًّا» وقد تضمُّ إلى الألفِ هاء السكت فيقال : «واعليًّاه». وتُعْرَبُ الصيغتان منادى مبنى على ضم مقدر فى محل نصب. وهذا التحليل النحوى هو الذى جعل النحاة يعقدون للندبة - مثل الاستغاثة - بابًا، وهو تحليل لا يفيد صيغتى : وا «عليًّا - واعلياه» شيئًا فى النطق. ولذلك أرى الاستغناءَ عنه وإلحاق صيغ الندبة بصيغ المنادى دون محاولة لعرض إعرابها المذكور آنفا.

المراجع :

تراجع الأبواب السالفة فى كتب النحو المختلفة وكتاب الهمع ٢٣/٣، ٢٧ ٦٦، ٧١، ٧٦. وانظر المغنى ص ٤٠٨، ٤١٣. والتصريح على التوضيح ١٨٠/٢ ومابعدها.

obeikandl.com

١٨
إلغاء إعراب أدوات الشرط الأسمية

(ا) أدوات الشرط

باب أدوات الشرط من الأبواب العسرة على الناشئة فى الإعراب، والنحاة يقسمونها إلى حروف وأسماء . والحروف : إن ولو وإما، والأسماء : مَنْ - ما - مهما - أىّ - متى - أيَّان - أين - أنَّى - حيثما - إذا - كيفما؟. وهذه الأدوات - ما عدا إما - تقتضى جملتين بعدها تسمى الأولى شرطًا والثانية جوابًا، والشرط والجواب يكونان مضارعين معاً أو ماضيين معًا أو أحدهما مضارعًا والآخر ماضياً. وهذه الأدوات قسمان : قسم يجزم المضارع فيسكن آخره ويحذف منه النون فى التثنية والجمع ومع ياء المخاطبة، وقسم لا يجزمه بل يظل مرفوعًا، وهو لو وإذا. وبذلك تكون الأدوات الباقية جازمة. وقد أخرج منها البصريون ومعهم سيبويه كيف وأيان فقالوا إنهما غير جازمتين مثل لو وإذا. ولم تأت أيَّان فى القرآن الكريم شرطية بل دائمًا تأتى استفهامية مثل : (أيَّان يُبْعثون؟ - أيَّان مُرْساها؟) ومثلها كيف مثل : (كيف تكفرون) ومثل : «كيف أنت؟ - كيف كنت؟». وإذن ينبغى أن نخرج كيفما وأيان من باب أدوات الشرط فى النحو التعليمى تخفيفًا على الناشئة.

(ب) أما

يقال للناشئة إن «أما حرف شرط وتفصيل وتوكيد» وإنما سماها النحاة شرطية لأنه دائما تصحبها الفاء مثل : «أما زيد فعالم» ولزوم الفاء فى جملتها لا يكفى لأن تسمى شرطية، لسبب طبيعى وهو أنه لا يليها جملتان بل يليها جملة واحدة، والفاء معها إنما هى تأكيد لجملتها، مثلها مثل الفاء التى تدخل فى خبر المبتدأ إذا أفاد العموم مثل : «كل امرئ فله رزق مقسوم» فهى ليست الفاء الداخلة على جواب الشرط بل هى فاء مؤكدة.

ويكثر فى «أما» التكرار للتفصيل مثل : ﴿فأما اليتيمَ فلا تقهرْ وأما السائلَ فلا تنهر﴾. والمعنى المستمر معها هو التوكيد تتمة لما تحمل هى نفسها من توكيد فى أوّل جملتها، قال الزمخشرى : تقول : زيد ذاهب، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب قلت : «أما زيد فذاهب».

(جـ) إلغاء الجازم لجواب الشرط

مما ينبغى أن يلغى فى تعليم الناشئة لأدوات الشرط ما يقوله النحاة من أن الجازم لفعل الشرط هو الأداة وأن الجواب مجزوم بها، وفى رأى ثان أنه مجزوم بفعل الشرط لأنه هو الذى يستدعيه، وفى رأى ثالث أنه مجزوم بالأداة وفعل الشرط معًا، وفى رأى رابع أن الشرط والجواب تجازما، وفى رأى خامس أن الجواب مجزوم بالجوار قياسًا على الجرّ بالجوار فى قولهم : «هذا جُحْر ضبٍّ خربٍ» فقد جاءت خرب مجرورة لجوارها لضب وحقها الرفع لأنها صفة لجحر. وكل ذلك لا غناء فيه ولا فائدة منه تعود على نطق الناشئة، وينبغى أن يحذف من النحو التعليمى.

(د) إلغاء إعراب أدوات الشرط الاسمية

توسع النحاة فى إعراب أدوات الشرط الأسمية الجازمة توسعًا تضيق به الناشئة، فهم فى إعراب «مَنْ» الشرطية يقولون إنها مبتدأ فى مثل : «مَنْ يقمْ أقمْ معه» ثم يختلفون فى خبرها، فمن قائل إنه فعل الشرط وحده المشتمل على ضميرها، ومن قائل إنه فعل الجواب لأن الفائدة تتم به، ومن قائل إنه مجموعهما، لأنهما متممان للجملة. و«مَنْ» الشرطية تعرب مبتدأ فى مثل : «من يجلس أجلسْ معه» وقد تصبح مفعولاً به فى مثل : «من تكرمْ أكرمْه». و«ما» تكون مفعولا به فى مثل : ﴿وما تفعلوا من خيرٍ يعلمْه الله﴾ وظرف زمان فى مثل : ﴿فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم﴾. ومهما مثلها وبمعناها فتكون مفعولا به فى مثل : «مهما تفعلْ أفعلْ» وظرف زمان فى مثل : «مهما يعشْ لا يتعلمْ». و«أى» تعرب بحسب ما تضاف إليه فهى مبتدأ فى مثل «أىُّ شخص يذهبْ أذهبْ معه» ومفعول به فى مثل «أىَّ الكتب تقرأ أقرأْ» ومفعول مطلق فى مثل : «أىَّ سيْرٍ تَسِرْهُ أَسِرْ معك» وظرف زمان فى مثل : (أيًا الأجلين قضيتُ

فلا عدوانَ عليّ). و«متى - أين - أنى - حيثما» ظروف أو منصوبة على الظرفية أى أن محلها النصب. وحرىّ أن نستذكر إعراب النحاة لإذا الشرطية، وهى - كما مرّ - غير جازمة - وهم يقولون فى إعرابها: «إذا ظرف لما يستقبل من الزمان خافضٌ لشرطه منصوبٌ بجوابه» ففى مثل: (وإذا رأوا تجارةً أو لهواً انفضّوا إليها) يقال: إذا ظرف زمان منصوب بالجواب وجملة (رأوا) مضافة إلى إذا فى محل جر.

وكل ما قدمت من هذه الأعاريب لأسماء الشرط لا يفيد الناشئة فى نطقها أى شىء. وجميعها أسماء مبنية، والمبنيات جميعًا - كما هو معروف - تلزم حالة واحدة فى النطق لا تتغير؛ ولذلك ينبغى إهمال كل هذه الأعاريب؛ لأنه لا يترتب عليها فى النطق السليم بها أى فائدة ويُكتفَى فى الجازم بذكر أنها أدوات شرطية يجزم بعدها الفعل المضارع.

المراجع:

سيبويه ٤٣١/١ وما بعدها.
المقتضب للمبرد ٤٦/٢ وما بعدها.
المغنى فى أدوات الشرط المختلفة.
الهمع ٣١٦/٤ وما بعدها.
التصريح على التوضيح ٢٤٥/٢ وما بعدها.
الصبان على الأشمونى ٢/٤ وما بعدها.

١٩
حذف زوائد ضارَّة

فى النحو زوائد ضارة لاتفيد أى فائدة فى صحة النطق بالعربية وسلامته، فضلاً عن أنها تعقد النحو وتثقله. ويصورها من بعض الوجوه مايوضع فى بعض الأبواب من الشروط ونعرض جوانب من ذلك، لتهمل فى النحو التعليمى دون تردد.

(ا) شروط صيغتى التعجب واسم التفضيل

يشترط النحاة فى صيغتى التعجب واسم التفضيل أن تشتق تلك الصيغ من فعل ثلاثى مجرد تام مثبت متصرف قابل للتفاوت غير مبنى للمجهول ولا معبَّر عن فاعله بأفعل فعلاء. وهم بذلك يشترطون فى اللفظ الذى يبنيان منه ثمانية شروط.

وأوّل شرط : بناء الصيغتين أو اشتقاقهما من فعل فلا يبنيان من اسم مثل الحمار فيقال : ما أحمره وهو أحمر منه كما تقول العامة.

والشرط الثانى أن يكون الفعل ثلاثيا مجردًا، وجوَّزه الأخفش من كل فعل مزيد، فيقال : «ما أظلم هذا الليل من فعل أظلم - ما أتقاه من فعل اتَّقى - ما أخصره من فعل اختصر». ومما سمع عن العرب منه : «ما أتقنه - ما أصوبه - ما أخطأه - ما أعدله - ما أسنَّه». وكل ما سمع فيه التعجب أو جاز منه يجوز فى التفضيل لتساويهما وزنًا ومعنى.

والشرط الثالث كون الفعل تامًّا، فلا تُبْنَى الصيغتان من فعل ناقص كفعلى كان وكاد فى تقدير النحاة، فلا يقال : «ما أكون زيدًا قائماً» لأنه يترتب على ذلك فى رأى البصريين القائلين بالأفعال الناقصة أن تكون قائمًا خبرًا ثانيًا. ولا تمتنع الصيغة فى رأى الكوفيين لأن كان فى رأيهم فعل تام والمنصوب بعدها مثل «قائمًا» حال. وإذن فهذا الشرط ساقط فى رأى الكوفيين الذى أخذنا به.

والشرط الرابع بناء الصيغتين من فعل مثبت فلا يبنيان من منفى، وهو شرط ساقط من نفسه، لالتباسه بالمثبت فلا يبنى من مثل : «ما نفعه الدواء» «ما أنفعه» لأنه يناقض مراد المتكلم وأن عدم نفع الدواء هو موضع العجب.

والشرط الخامس بناء الصيغتين من فعل متصرف، فلا يبنيان من فعل جامد مثل نعم وبئس، وهو تصور لصيغ لم تسمع ولا جرت فى الألسنة لا قديمًا ولا حديثًا، وبذلك يكون هذا الشرط غير ذى موضوع.

والشرط السادس بناء الصيغتين من فعل قابل للتفاوت فلا يبنيان من فعل لا تفاوت فيه مثل مات وفنى، وهو أيضًا تصوّر لصيغ لم تسمع عن العرب ولا جرت بها الألسنة، إذ لا يمكن التفاضل لموت على موت ولا لفناء على فناء وبذلك يكون هذا الشرط أيضًا ساقطا وغير ذى موضوع.

والشرط السابع أن لا تُبْنَى الصيغتان من فعل مبنى للمجهول مثل : «ضُرب زيد» فلا يقال «ما أضربه» خوفًا من الالتباس، إذ لا يعرف حينئذ العجب من الضارب أو المضروب. وهو شرط غير ذى موضوع كسابقيه. ومع ذلك سُمع عن العرب منه فى التعجب : «ما أجنَّه من جُنَّ - ما أشغله من شُغل - ما أزهاه من زُهِى». وهو فى اسم التفضيل أكثر سماعًا مثل : «أَزْهَى من ديك - أشهر من غيره من شُهر - وأَعْذر من عُذر - وأعرف من عُرف - وأنكر من نُكر - وأخوف عاقبة من خِيف - وأرجى فى مرضه من رُجى». وتدور هذه الأمثلة فى لغتنا الأدبية واليومية، ولا داعى لأن يضع النحاة فى الشروط شرطاً يضادها ثم يستثنونها منه.

والشرط الثامن أن لا تبنى الصيغتان من فعل اسم فاعله على أفعل فعلاء فلا يبنى تعجب ولاتفضيل من فعل عرج، فلا يقال : «ما أعرجه» لأن اسم فاعله أعرج، واستثنى الكسائى إمام الكوفيين بناء الصيغتين من العاهات فيقال : «ما أعورَه - ما أعماه» وكذلك من الألوان مثل : «ما أحمَرَه - ما أسوده - ما أبيضَه».

وواضح أن شروط صيغتى التعجب والتفضيل لا تثبت جميعا عند النحاة وفى واقع الأمر فقد نقض الأخفش شرط ثلاثية الفعل الذى تُبنى الصيغتان منه، ونقض

الكوفيون شرط أن يكون فعلاً تامًا. وانتقض شرط أن يكون الفعل مثبتًا لأنه لا يمكن أن تبنى الصيغتان من فعل منفى، وانتقض شرط أن يكون متصرفًا لأنه لم يسمع عن العرب بناء للصيغتين أو لإحداهما من فعل جامد، وانتقض شرط أن تبنى الصيغتان من فعل قابل للتفاوت أوالتفاضل بحكم المنطق إذ ما لا تفاضل فيه لا يكون فيه تعجب ولا تفضيل. وانتقض شرط أن لا تبنى الصيغتان من فعل مبنى للمجهول للالتباس، وهو ما لم يحدث إلا فى صيغ سُمعت عن العرب لا يقاس عليها. والشرط الثامن نقضه الكسائى فى العاهات والألوان.

وبذلك تسقط الشروط جميعًا ما عدا أن الصيغتين تُبنيان من فعل، وحتى هذا الشرط لا داعى للنص عليه، لأن صيغة التعجب فى الحقيقة فعل رباعى واسم التفضيل يوضع دائمًا فى مشتقات الأفعال. وإذن فالصيغتان جميعًا لا تحتاجان إلى شروط هى فى واقع الأمر - منقوضة؛ ولذلك ينبغى أن تحذف كل تلك الشروط فى النحو التعليمى إذ لا حاجة للصيغتين إليها، وهى لاتمثِّل واقعًا لغويا صحيحًا. ومن الخير أن يكتفى فى النحو التعليمى بأمثله للصيغتين توضح استخدامهما للناشئة توضيحًا كافيًا مع إعراب صيغتى التعجب لهم - كماأسلفنا - وهما: «ماأكرمهم - أكرمْ بهم».

المراجع:

سيبويه ١/٣٧. ٢/٢٥٠.
المقتضب ٤/١٧٨.
الهمع ٦/٤١ وما بعدها.
الصبان على الأشمونى ٣/١٦ وما بعدها.

(ب) شروط صاحب الحال

يقول النحاة: إن صاحب الحال ينبغى أن يتوفر فيه شرطان أساسيان هما:

١ - أن يكون معرفة مثل: «دخل زيد غاضبًا». ولا يكون نكرة إلا بمسوغ،

وأهم مسوغاته أن تتقدم الحال عليه مثل : «لميَّةَ موحشًا طللٌ» أو أن يخصص بوصف كقراءة بعض القراء آية سورة البقرة ﴿ولما جاءهم كتابٌ من عند الله مصدقًا لما معهم﴾ بنصب مصدقًا على الحالية، أو يخصص بإضافة مثل قوله تعالى : ﴿في أربعة أيامٍ سواء﴾ أى متساوية. وأيضًا من المسوغات لصاحب الحال مجيئه نكرة أن يكون بعد نفى أو نهى أو استفهام مثل : «ما دخل أحد شاكيًا - لا يقعد أحد خائفًا - هل دخل أحد ساخطًا؟». وإذا عرفنا أن سيبويه - كما فى الهمع - جوَّز أن يأتى الحال نكرة بدون مسوِّغ وجعله قياسيا على ما سمع من العرب اتضح لنا أن هذه العقدة الكبيرة فى باب الحال حين يكون صاحبها نكرة قد انحلت ولم تعد لها ولا لمعرفة مسوغات النكرة المذكورة ضرورة.

٢ - أن لا يكون صاحب الحال مضافًا إليه مجرورًا لأنه يقع كما يقول النحاة من المضاف موقع التنوين، وسوَّغ ابن مالك ذلك إذا كان المضاف جزءًا مما أضيف إليه مثل : ﴿ونزعنا ما فى صدورهم من غِلٍّ إخوانا - أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه مَيْتًا﴾ لأن الصدور فى الآية الأولى واللحم فى الآية الثانية جزء مما أضيف إليه. وسوّغه أيضًا ابن مالك إذا كان مثل جزء لمضاف نحو : ﴿ثمَّ أوحينا إليك أنِ اتبعْ ملةَ إبراهيم حَنيفا﴾ لأن ملّة الشخص كأنها جزء لا يتجزأ منه أو مثيلة الجزء. وكذلك سوغه ابن مالك إذا كان المضاف مصدرًا مثل : ﴿إليه مرجعُكم جميعًا﴾ ومثل : «عرفت ذهاب زيد مسرعا». وإذا عرفنا أن بعض النحاة جوَّز مجيء الحال من المضاف إليه مطلقًا اتضح لنا أن هذه العقدة الثانية من عقد الحال وصاحبها جديرة بأن تحذف من كتب النحو التعليمى، وخاصة أن الحال جاءت فى اللغة من المضاف إليه دون أى مسوغ من مسوغات ابن مالك فى مثل قوله تعالى : ﴿أنَّ دابرَ هؤلاء مقطوعٌ مُصْبِحين﴾ وقول زيد الخيل فى بعض شعره : «حَلَقُ الحديد مضاعَفًا يتلهَّبُ».

وإذن فكل ما عقده النحاة من حديث عن مسوّغات مجيء صاحب الحال نكرة ومسوّغاته إذا كان مضافًا إليه جدير بأن يحذف من النحو التعليمى إذ لا طائل وراءه ولا فائدة منه.

المراجع :

الهمع ٢١/٤ ومابعدها. الصبان على الأشمونى ١٣٥/٢ ومابعدها.

(ب) شروط عمل إذن النصب

يشترط النحاة لعمل إذن النصب فى المضارع ثلاثة شروط : الشرط الأول أن يكون المضارع بعدها مستقبلاً مثل «إذن أكرمَك» لمن قال لك : «سأزورك» والشرط تحصيل حاصل لأن المضارع المنصوب دائمًا يكون زمنه مستقبَلا إذ النصب يخلص زمن المضارع للاستقبال. والشرط الثانى أن يليها المضارع فيجب الرفع لو قلت : «إذن أنا أكرمُك» وسوَّغ النحاة أن يفصل بينها وبين فعلها بالقسم مثل : «إذن - والله - نرميَهم بحربٍ» وبلا النافية مثل : «إذن لا ترسبَ». وسوَّغ بعض النحاة الفصل بالنداء مثل : «إذن - يا زيد - أحسنَ إليك» وبالدعاء مثل : «إذن - عفا الله عنك - أسامحَك» وبالظرف مثل : «إذن - غدًا - أكرمَك» وبمعمول الفعل مثل : «إذن - صاحبَك - أكرمَ». وقال أبو حيان بحق : إنه ينبغى أن لا يقدم أحد على ذلك إلّا بسماع من العرب. والشرط الثالث : أن تكون فى صدر الكلام فلا تنصب متأخرة مثل : «أستقبلُك إذن» وسوغوا أن تنصب فى وسط الكلام مثل : «إنى إذن أكرمَك».

وبعد كل هذه الشروط والمسوغات لإذن فى عملها النصب فى المضارع يحكى عيسى بن عمر الثقفى وسيبويه أن بعض العرب ألغى عملها النصب فى المضارع مع استيفاء كل الشروط. ويقول السيوطى فى الهمع إن البصريين تلقوا إلغاء عملها بالقبول، ووافقهم ثعلب الإمام الكوفى المعروف. ولذلك أرى إلغاءها من نواصب المضارع فى النحو التعليمى وخاصة أن المضارع بعدها فى القرآن الكريم أتى مرفوعًا مع استيفائها لكل الشروط فى مثل قراءة السبعة : ﴿وإذَنْ لايلبثون خلافك إلاقليلا - فإذن لايُؤْتون الناس نَقِيرا﴾. وإذا كانت قد ألغيت فى قراءة السبعة، فينبغى عدم الإبقاء على عملها فى النحو التعليمى.

المراجع :

سيبويه ١/٤١٠. المقتضب للمبرد ٢/١٠ ومابعدها.
الهمع ٤/١٠٣. الصبان على الأشمونى ٣/٢١٦.

obeikandl.com

٢٠

حذف تعقيدات عسرة

فى النحو أبواب تكثر قواعدها كثرة من شأنها أن تحيلها إلى ما يشبه غابة ملتفة لا يستطيع السالك فيها النفوذ منها فى سهولة، ونسوق من الأمثلة على ذلك بابى التصغير والنسب مع تصور افتراضى وصيغ شديدة التعقيد.

(ا) تعقيدات باب التصغير

الاسم المصغر هو المصوغ للتحقير مثل كُلَيْب أو للتقليل مثل وُرَيْقات أو للتقريب مثل قُبَيْل المغرب أو للتعطف مثل بُنَيَّة. ولتصغير الاسم ثلاث صيغ : صيغة حُسَيْن فى الكلمات الثلاثية وتزاد عليها التاء فى المؤنث المجازى الثلاثى مثل دار تصغيرها دويرة ونار تصغيرها نويرة. والصيغة الثانية صيغة جُعَيْفِر تصغيرًا لجعفر فى الكلمات الرباعية وما فوقها. والصيغة الثالثة صيغة مُسَيْكين تصغيرًا لمسكين فى الكلمات الخماسية وما فوقها. ويحذف فى تصغيرها ما يحذف فى جموعها. ومثل سفرجل تجمع على سفارج فتصغيرها إما سفيرج وإما سفيريج.

وهذه هى صيغ التصغير، ويستثنى منها أسماء يظل ما بعد ياء التصغير كما كان قبل دخولها وهى :

١ - الاسم المؤنث بالتاء مثل زهرة - فإن التاء تبقى ولايكسر الحرف الثالث فى زهرة بل يظل مفتوحا، فيقال : زُهَيْرَة.

٢ - الاسم المؤنث الحقيقى مثل زينب فتصغيرها زُيَيْنب.

٣ - الاسم المؤنث بألف مقصورة مثل سَلمَى فتصغيرها سُلَيمى.

٤ - الاسم المؤنث بألف ممدودة مثل حمراء فتصغيرها حُمَيراء، وتصغَّر سماء على سُمَيَّة.

٥ - الاسم المضاف إليه فى مثل عبد الله فتصغيره عبيد الله.

٦ - الجزء الثانى من المركب تركيبًا مزجيًّا مثل «بعلبك» فتصغيرها بُعَيْلَبَك.

٧ - الاسم الملحق به ألف ونون زائدتان بعد أربعة أحرف مثل زعفران فتصغيرها «زُعَيْفران».

٨ - الاسم المثنى مثل مسلمَيْنْ فتصغيرها «مُسَيْلِمَيْنْ».

٩ - جمع المذكر السالم مثل مسلمين فتصغيرها «مُسَيلِمين».

١٠ - جمع المؤنث السالم مثل مسلمات فتصغيرها «مُسَيْلِمات».

١١ - الاسم المنسوب مثل عبقرى فتصغيرها «عُبَيْقرى».

ويلاحظ أن هذه الأسماء لا يستعمل منها سوى رقم واحد فى مثل زهرة فيقال «زُهَيرة» ورقم ٣ فى مثل سلمى فيقال سُلَيْمى ورقم ٤ فى مثل حمراء فيقال «حُمَيْراء» إذ جاءت فى حديث نبوى ورقم (٥) فى مثل عبد الله فيقال عبيدالله. ففيم إذن حشد الستة الأخرى أو شيء منها فى النحو التعليمى دون أى فائدة تعود على الناشئة؟. ويكفى أن تذكر لهم تلك الأسماء المتداولة فى أمثلة التصغير وتعرض عليهم دون وضع قاعدة لها.

وقاعدة ثانية هى ردّ المحذوف إلى الكلمات الثنائية:

١ - فى مثل أب وأصلها أبو تصغيرها أُبَيّ ومثلها أخ فيقال أُخَيّ وفى ابن يقال بُنَيّ وفى بنت وابنة يقال بُنَيَّة وفى أخت يقال أُخَيَّة، وفى يد يقال يُدَيَّة.

٢ - فى مثل خُذْ وكل ترد إلى فعلها الماضى وتصغر فيقالُ أُخَيذْ وأُكَيْل.

٣ - فى مثل عدة وصلة يقال فى تصغيرهما «وُعَيْدة ووُصَيْلة»، ويقال فى تصغير سنة سُنَيَّة أو سُنَيْهة، ويقال فى تصغير شفة شُفَيهة.

٤ - وفى مثل هل من الحروف الثنائية إما أن يكمل بحرف علة أو يضعف فيقال «هُلَيْل أو هُلَيّ».

٥ - وفى مثل يرى تردّ إلى أصلها وهو «يَرْأى» فى تقدير النحاة، فيقال فى تصغيرها يُرَيْأى.

والصور الأربعة الأخيرة للتصغير من تخيلات النحاة، ولذلك يجب أن تهمل فى تعليم الناشئة.

ويكتفى فى الصورة الأولى بذكر أمثلتها المشهورة بين الأمثلة التى تعرض عليها.

وقاعدة ثالثة تتصل بحروف العلّة وانقلابها فى التصغير واوًا أو ياء أو حرفاً آخر كما فى الأسماء الآتية:

١ - ما أصله واو مثل قيمة تصغيرها قويمة.
٢ - ما أصله واو مثل باب تصغيره بويب.
٣ - ما أصله ياء مثل موقن تصغيره مُيَيْقِن.
٤ - ما أصله ياء مثل ناب تصغيره نُيَيْب.
٥ - ما أصله همزة مثل ذيب تصغيره ذُؤيب.
٦ - ما أصله غير همزة مثل دينار تصغيره دُنَيْنير.
٧ - ما أصله همزة تلى همزة مثل آدم تصغيره أُوَيْدم.

ويضاف إلى ذلك:

٨ - ما ثانيه ألف زائدة مثل شاعر تصغيره شُوَيْعر.

وواضح أن الأسماء السبعة الأولى المشتملة على حروف العلة لا تجرى فى لغتنا الأدبية ولا فى لغتنا اليومية، وإذن ينبغى حذف هذه القاعدة من تعليم الناشئة لأنها لا تفيدها أى فائدة فى نطقها. أما مثل شاعر فتجرى فى الألسنة، ولذلك ينبغى أن تذكر لها بعض أمثلة فى التصغير.

وينبغى أن يهمل فى تعليم الناشئة اختلاف النحاة فى تصغير مثل متّعد هل هى مُتَيْعد أو مُوَيْعد ومثل فرزدق هل هى فُرَيْزد أو فُرَيزق وفى مثل عيد هل هى عُيَيْد أو عويد وفى مثل شيخ هل هى شُيَيْخ أو شُوَيْخ وفى مثل معاوية هل هى مُعَيَّة أو مُعَيْوية، لأن كل ذلك لا تجرى به الألسنة لا فى أدب ولا فى غيره. ومثله ما تصوروه من تصغير أسماء الإشارة فى مثل ذاوتا فيقال ذَيَّا وتيَّا وفى مثل أولئك يقال أوليَّائك ويقال فى هؤلاء هؤليَّائك. ومما ينبغى أن يهمل أيضًا ما ذكره النحاة من تصغيرات شاذة غير قياسية

مثل تصغير مغرب على مُغَيْربان وعشاء على عُشَيَّان وإنسان على أُنَيْسِيان وأَصِيل على أُصَيْلَال. وقد يكون من الطريف أن نذكر أنه جاءت عن العرب أسماء أعلام مصغرة مثل: بُثَيْنة، قُرَيْظة، جُهَيْنة، هُذَيْل، سُلَيْم، سُمَيَّة.

وواضح أن كل قواعد التصغير التى حشا بها النحاة بابه لاتفيد فى تصحيح نطق، وهى لذلك حريّة بأن تحذف من النحو التعليمى دون تردّد هى والأمثلة المتصلة بها، ويُكتفى بطائفة من الأمثلة المستخدمة فعلاً فى الكتابات الأدبية ولغتنا الدارجة.

المراجع:

سيبويه ١٠٦/٢ وما بعدها.
المقتضب ٢٣٦/٢ وما بعدها.
ابن يعيش على المفصل ١١٦/٥.
الهمع ١٣٠/٦.
الصبان على الأشمونى ١١٤/٤.

(ب) تعقيدات باب النسب

النسب إلحاق ياء مشدّدة فى آخر الاسم مع كسر ما قبلها لتدل على النسب إليه. وتحذف لتلك الياء كل ياء تماثلها فى آخر الاسم مثل شافعىّ إذ تجعل ياء النسب مكانها فيقال فى النسب إلى الشافعىّ «شافعىّ» أيضًا. وتحذف من آخر الاسم كذلك تاء التأنيث، فينسب إلى مكة وفاطمة: «مكى - فاطمى». وينسب إلى الجزء الأوّل فى مثل «عبد الله» فيقال «عبدى» وإلى الجزء الثانى فى مثل عبد المطلب فيقال «مطلبى» وكذلك فى كل مبدوء بأبى أو ابن مثل أبى بكر وابن عمر فيقال بكرىّ - عمرىّ. ويزيد النحاة أنه يحذف من المثنى علامة التثنية ومن جمع المذكر السالم علامة الجمع فيقال فى النسبة إلى «زيدان - زيدون»: «زيدى». ويحذف من المركب تركيب جملة أومزج أو عدد العجز أوالجزء الثانى فى مثل «تأبط شرًّا-بعلبك-خمسة عشر» فيقال: «تأبّطى - بَعْلىّ - خمسىّ». ويعود النحاة فيختلفون فى النسب إلى

المركب إذ يجيز بعض النحاة أن ينسب إلى الجزء الثانى فيقال «شرىّ - بكىّ - عشرىّ» أو إليهما جميعًا فيقال : «تأبطى شرى - بعلى بكى - خمسىّ عشرى». وأجاز بعض النحاة فى المركب المزجى أن ينسب إلى مجموعه فيقال «بعلبكى». وهاتان الزيادتان ينبغى أن يحذفا من كتاب النحو التعليمى حتى لا يتعلم الناشئة شيئاً لا طائل وراءه لا فى نطق ولا فى استعمال، وهل ينسب أحد إلى المثنى أو المجموع جمع مذكر سالم، أو المركب تركيب جملة أو تركيب عدد. والمركب المزجى هو المستعمل فقط فى كلمتين مشهورتين إحداهما اسم بلدة والثانية اسم إقليم وهما بعلبك وحضرموت وينسبون إليهما «بعلبكى - حضرمى» ويكفى أن يذكرا كمثلين بين أمثلة النسب، ومثلهما النسب إلى مثل أبى بكر وابن عمر وعبد المطلب، فكل ذلك يكفى فيه التمثيل وإدراج أمثلة له بين أمثلة النسب.

والقواعد تكثر فى باب النسب كثرة مفرطة، وأكثرها لأمثلة لاتجرى فى اللغة الأدبية ولا فى اللغة اليومية. ونقف أوّلاً عند **قواعد القلب** فى المقصور والمنقوص والممدود، ثم نلمّ بقواعد الحذف المتصلة بالياء قبل الطرف والياء المشددة فى الطرف وردّ المحذوف فيما بقى منه حرفان.

١ - قواعد القلب فى النسب

(ا) **الاسم المقصور**

إذا كانت ألفه ثالثة قلبت واواً مثل عصا - فتى يقال «عَصَوِىّ- فَتَوِىّ».

وإذا كانت ألفه رابعة وثانيه ساكن حذفت أو قلبت واوا مثل معنى يقال «معنوى أو معنىّ». وإن كانت ألفه للتأنيث كثر زيادة ألف قبل الواو فيقال فى دنيا دنياوىّ.

وإذا كانت رابعة وثانيه متحرك فليس فيها إلا الحذف مثل جَزَى (ضرب من السير) فيقال «جزىّ».

وإذا كانت خامسة حذفت مثل : مصلّى - مصطفى يقال : «مصلىّ - مصطفىّ».

وأوضح من ذلك فى عصرنا أسماء الدول الغربية مثل «إيطاليا - تركيا - فرنسا» إلى غير ذلك يقال : إيطالى - تركى - فرنسى.

(ب) الاسم المنقوص

إذا كانت ياؤه ثالثة مثل : شجٍ وعُمٍ رُدَّت إليه ياؤه وقلب واوًا فيقال « شَجَوىً - عموىً ».

وإذا كانت ياؤه رابعة مثل : قاض جاز قلبها أو حذفها فيقال « قاضى - قاضوى ».

وإذا كانت ياؤه خامسة أو أكثر مثل : مستدعٍ حذفت فيقال : مستدعىّ.

(جـ) الاسم الممدود

إذا كان المدّ بعد حرف واحد مثل ماء جاز فيه الإثبات والقلب واواً يقال : « مائى - ماوى ».

وإذا كانت الألف للتأنيث مثل بيضاء قلبت واوًا يقال « بيضاوى ».

وإذا كانت الألف أصلية مثل قُرَّاء لم تقلب وسَلمتْ يقال قُرَّائى.

وإذا كانت الألف للإلحاق مثل سماء جاز القلب والحذف يقال سمائى أو سماوى.

ويلاحظ أن هذه القواعد المعقدة لاداعى لأن تذكر فى النحو التعليمى لأنها تجلب أمثلة لا يمكن أن ترد على الخاطر إذ هى غير مستعملة. ويمكن أن يبقى فى المقصور بعض أسماء الدول الغربية ومثال واحد هو « معنوى »، ومع ذلك ينبغى أن لا يذكر أنه يجوز فيها معنىّ لأنها لا تستعمل أبدًا. وكل أمثلة الاسم المنقوص غير مستعملة. أما الممدود فيمكن أن نُبقى منه على بيضاوى وسماوى ونحذف سمائى. ولكن أهذه الأمثلة الثلاثة نضع كل شعب هذه القواعد، أو ليس من الخير إذن أن نعرضها فى النحو التعليمى دون قواعدها الصعبة المعقدة؟ بل إنه لينبغى ذلك دون أى تردّد ونترك قواعد القلب فى النسب إلى قواعد الحذف.

٢ - قواعد الحذف فى النسب

(أ) حذف الياء قبل الطرف

ما توسط فيه ياء مشددة مكسورة مثل طيِّب تحذف منه ياؤه الثانية فيقال طَيْبى. وجاء عن العرب طائى فى النسبة إلى طيِّئ بقلب الياء الأولى ألفا.

فُعَيْل : مثل : قُرَيْش - هُذَيْل - سُلَيْم يقال فيه : قُرَشىّ - هُذَلى - سُلَمىّ.

وذهب المبرد إلى جواز الحذف والإثبات فى هذه الصيغة فيقال : قُرَيشى - هُذَيْلى - سليمى.

فَعِيل : مثل : ثقيف يقال فيه : ثَقَفى. والأكثر إثبات الياء فيقال فى تميم تميمى. والمبرد يجوِّز هنا أيضًا الحذف والإثبات.

فُعَيْلَة : مثل : جُهَيْنة - قُرَيْظة - مزينة يقال فيها : جُهنى - قُرَظِىّ - مُزَنىّ.

وجاء من هذه الصيغة مثالان بإثبات الياء هما : رُدَيْنة، خُزيمة فيقال : رُدَيْنىّ - خُزيمى.

فَعيلة : مثل : حنيفة - بجيلة - صحيفة يقال فيها : حَنَفىّ - بَجَلى - صحفى.

وجاءت من هذه الصيغة أمثلة بإثبات الياء مثل : سليقة - طبيعة - عميرة فقالوا : سَليقى - طبيعى - عميرى..

فَعُولة مثل شَنُوءة : قال سيبويه تحذف الواو فى النسب فيقال شَنَئى. وخالفه المبرد فقال : كل ما كان على هذا الوزن يجب فيه الإثبات فيقال فى فروقة : فروقىّ.

وواضح أن هذه الصيغ جميعًا إما جاء فيها عن العرب الحذف أو الإثبات أو القلب وإما جاء فيها ذلك عن بعض أئمة النحو. وإذن ففيم وضع تلك القواعد وحشدها فى باب النسب وهى منقوضة. ويتحتم لذلك أن لا تذكر فى النحو التعليمى إنما تذكر بعض أمثلتها المستعملة فقط بين أمثلة النسب مثل قُرَشىّ - صحفىّ.

(ب) حذف ياء من الياءين فى الطرف وقلب الثانية واوًا

مرّ بنا أن الياء المشدّدة فى آخر الاسم تحذف فى النسب لتحل محلها ياؤه، غير أن ذلك إنما يحدث إذا كان قبلها أكثر من حرفين مثل قرشى - هاشمى.

وإذا كان قبلها حرفان حُذفت الياء الأولى وقُلبت الثانية واواً وفُتح ما قبلها مثل غنى - أميَّة، فيقال: غَنَوى - أُمَوِىّ [وجاء فيها فتح الهمزة].

وإذا كان قبلها حرف فُتحت الياء الأولى وقلبت الثانية واوًا مثل حَىّ، فيقال: حَيَوِىّ.

(جـ) ردّ المحذوف فيما بقى منه حرفان

الاسم الثنائى المحذوف منه فاؤه أو عينه مثل: عدة (أصلها وعد) - مُذْ (أصلها منذ) لايُرَدُّ إليه شىء.

والاسم الثنائى المحذوف منه لامه أو آخره مثل: أب أصلها أبوٌ - أخ أصلها أخوٌ - ابن أصلها بنو - سنة أصلها سنوٌ - دم أصلها دموٌ - يد أصلها يَدْىٌ. كل ذلك ترد إليه لامه المحذوفة، فيقال: أبوىّ - أخوىّ - بنوىّ - سنوىّ - دموىّ - يدوىّ. وهذا الاسم الثنائى المحذوف اللام يدور كثيرًا فى اللغة، وهو لذلك لا يحتاج إلى قاعدة؛ لأن جميع كلماته تدور فى اللغة الدارجة كما تدور فى اللغة الأدبية ويكفى منها بعض أمثلة توضع مع أمثلة النسب، وتضم إليها كلمتا أموى وحيوى.

ويضيف النحاة إلى القواعد السالفة أن ما يختم بواو أو ياء يظل فى النسب كما هو بدون تغيير مثل غَزْو وظَبْى، فيقال غزوىٌّ وظَبْيِىٌّ إلّا إذا لحقته تاء التأنيث فعينه أو وسطه تُفْتح وتقلب الياء واوا مثل قرية فيقال قَرَوِىّ، وهى اللفظة الوحيدة المستعملة - فى اللغة الأدبية والدارجة - وبقية ما يذكرونه من ألفاظ لا ينطق بها أحد.

ورأى بعض النحاة فى مثل نِمَر ودُئِل أن يفتح الحرف المتوسط فيقول نَمَرِى ودُؤلى، ورأى آخرون أن يظل الكسر فيقال نمرى ودُئِلى، وإذن لا داعى للقاعدة. وذهبوا فى جمع التكسير إلى النسب لمفرده مثل أنهار وينسب إلى مفرده نهر فيقال نهرى ثم نظروا

فوجدوا النسب إلى الجمع المكسر يكثر فى اللغة مثل : أنصار - كلاب (قبيلة) ومثلهما أنمار فيقال : أنصارى - كلابى - أنمارى، ولذلك عادوا فأجازوا النسب فى الجمع المكسَّر إليه وإلى مفرده مثل فرائضى وفَرَضىّ لعالم الميراث نسبة إلى فريضة وهى الميراث ومن النسب إلى الجمع كُتُبى وملائكى.

وبعد هذه الجولة فى غابة النسب الملتفَّة يتضح أنه لا ضرورة لقواعده فى النحو التعليمى وأنه ينبغى أن يكتفى فيه بأمثلته الطبيعية التى تتداولها الألسنة والتى سُمعت فعلاً عن العرب أو قيست على ما سمع منهم، إذ النحو إنما يوضع على الظواهر الطبيعية اللغوية لا على افتراضات محضة لا صلة لها بالاستعمال اللغوى، حتى لينسبون إلى مثل عدة ومذ ومصطفى وشج وقاض ومستعل. وكأن جميع الألفاظ يمكن النسب إليها، دون ملاحظة أن النسب إنما يكون غالبًا إلى أب أو جد أو أسرة أو عشيرة أو قبيلة أو بلد أو قرية أو دولة أو شعب. لذلك كله ينبغى أن تلغى من النحو التعليمى قواعد النسب، ويكتفى فيه بعرض طائفة كبيرة من أمثلته المستعملة المألوفة وبعض أمثلته الشاذة الدائرة على الألسنة مثل النسبة إلى رب ربانى وإلى روح روحانى وإلى ناصرة (بلد المسيح) نصرانى وإلى صنعاء صنعانى وإلى بادية بدوى وإلى البحرين بحرانى وإلى الرىّ (بلدة بإيران) رازى وإلى الشتاء شِتَوِى.

المراجع :

المقتضب ١٣٣/٣ وما بعدها.
الهمع ١٥٤/٦ وما بعدها.
التصريح على التوضيح ٣٢٧/٢.
الصبان على الأشمونى ١٣١/٤ وما بعدها.

(جـ) تصور افتراضى وصيغ شديدة التعقيد

مع أن النحاة - وخاصة نحاة البصرة - استطاعوا أن يوجدوا للنحو قواعد مطردة كقواعد العلوم كانوا ما يزالون يُدْلون بافتراضات باحثين لها عن أمثلة و ربما صنعوا لها مثالا ليردوا استعمالا فصيحا أو ليضيفوا بجانب الاستعمال اللغوى الشائع استعمالات قد تفسده أو ليردِّدوا الصيغة بين نطقين، مما قد يحدث تشويشًا على وضع القواعد النحوية العامة، ونضرب لذلك بعض الأمثلة.

١ - ترك استعمال قرآنى لتصور افتراضى

لايجيز البصريون نصب اسم الفاعل للمفعول به إذا كان زمنه ماضيا، فلايقال: «زيد ضارب عمرًا أمس» بل يضاف اسم الفاعل إلى مفعوله فى المعنى فيقال «زيد ضارب عمرٍو أمس» وينقض قاعدتهم قوله جَلَّ شأنه فى سورة الكهف: ﴿وكلبهم باسطٌ ذراعيه بالوَصيد﴾ أى عتبة الغار الذى أماتهم الله فيه ثم أحياهم منذ مئات السنين. و(باسط) هنا اسم فاعل بمعنى الماضى و(ذراعيه) مفعوله. ولكن النحاة - وأقصد نحاة البصرة - تأولوا استخدام اسم الفاعل فى الآية على أنه لحكاية الحال، لما ذهبوا إليه من أن اسم الفاعل ينبغى أن يضاف إلى مفعوله إذا كان بمعنى الماضى ولا ينصب المفعول إلا إذا كان بمعنى الحال أوالاستقبال مثل المضارع أوبعبارة أخرى: لايليه مفعول به إلا إذا أشبه المضارع فى زمنه، أما إذا أشبه الماضى فى زمنه كما فى الآية الكريمة فإنه يضاف إلى مفعوله. وكان ينبغى أن يبطلوا قاعدتهم ويجعلوا من حق اسم الفاعل بمعنى الماضى أن يليه مفعول منصوب له كما فى هذه الآية وفى آية سورة البقرة: ﴿وإذ قتلتم نَفْسًا فادّارأتمْ فيها والله مخرجٌ ما كنتم تكتمون﴾ بتنوين مخرج وزمنها ماض بدليل ماقبلها فى الآية وماحكت عن بنى إسرائيل من قتلهم شخصا أخذ كل منهم يتهم صاحبه بقتله. ومن أجل ذلك أبطل الأخفش البصرى تلميذ سيبويه والكسائى إمام مدرسة النحو الكوفية هذه القاعدة، وقالا: إن اسم الفاعل يعمل مطلقًا، فيليه مفعول به، وقد يضاف إليه كما فى قوه عز شأنه: ﴿هَدْيا بالغَ الكعبة -

إنك جامعُ الناس﴾. وهذه القاعدة من قواعد النحو التى وضعتها المدرسة البصرية ينبغى أن تلغى فى النحو التعليمى ويوضع مكانها أن اسم الفاعل ينصب مفعولاً به سواء كان زمنه ماضيًا أو حاضرًا أو مستقبلاً، وقد يضاف إليه.

المراجع :

سيبويه ٨٢/١ المقتضب ١٤٨/٤ وما بعدها. المغنى ص ٧٧٠.
الهمع ٨١/٥. الصبان على الأشمونى ٢١٨/٢.

٢ - إعمال المصدر منكرًا ومعرفًا بالألف واللام

يكثر فى الاستعمال اللغوى أن يضاف المصدر إلى فاعله ويليها مفعول به منصوب مثل قوله تعالى : ﴿كذكركم آباءكم﴾ ومثل : «أعجبنى إكرامك خالدا» وقد يضاف إلى المفعول مع حذف الفاعل مثل : (لا يسأم الانسان من دعاء الخير) أى من دعائه الخير، وقد يذكر الفاعل مثل : ﴿ولله على الناس حِجُّ البيت من استطاع إليه سبيلا﴾ فحج مضاف إلى البيت وفاعله «مَنْ» وأنكر ذلك المبرد وقال : إن «مَنْ» فى موضع خفض بدل من (الناس) قبلها. وإذن يكون الشائع فى الاستعمال اللغوى أن المصدر قد يضاف إلى فاعله ويليها مفعوله منصوبا أو يحذف فاعله ويضاف إلى مفعوله كما فى المثالين القرآنيين الأولين.

ولم يقف النحاة عند هذه القاعدة العامة بل أضافوا إليها أن المصدر يعمل أيضًا منكرًا ومعرفًا بالألف واللام، أما عمله منكرًا فلم يجدو البصريون له إلا شاهدًا واحدا فى تقديرهم هو قوله تعالى : ﴿أوإطعامٌ فى يوم ذى مَسْغبة يتيمًا ذا مَقْربة﴾ بإعراب (يتيما) مفعول به لإطعام. وأنكر الكوفيون هذا الإعراب وأعربوا (يتيما) مفعول به لفعل محذوف، وكأنما تساءل - فى رأيهم - من سمع الجزء الأول من الآية : ﴿أو إطعامٌ فى يوم ذى مسغبة﴾ فقال : مَنْ يطعم الإنسانُ موضوع الحديث فى الآيات، فأجيب : (يتيما ذا مقربة) أى يطعم. وعادة لا يقال مثلا «أعجبتنى كتابةُ زيدٌ مقالا» برفع «زيد» على الفاعلية ونصب «مقالا» على المفعولية، بل يقال قياسا على القاعدة السالفة العامة : «أعجبتنى كتابُة زيدٍ مقالا».

وأما المصدر المعرف بالألف واللام فلم يجد له النحاة إلا شاهدين هما : «لحقت فلم أنكل عن الضرب مِسْمَعا» و«ضعيفُ النكايةِ أعداءَه». ومسمعا فى الشاهد الأول منصوبة بالضرب وهو موضع الشاهد، وردَّ ذلك بعض النحاة وقال إنها منصوبة بلحقت، وإذن لا تكون شاهدا لعمل المصدر المعرف بالألف واللام فى مفعول به. ويمكن فى الشاهد الثانى أن تكون «أعداءه» منصوبة بنزع الخافض، أى لأعدائه. وبذلك يسقط هذا الشاهد مثل سابقه ولا يعود هناك موجب للقاعدة. ومن قديم أنكرها كثيرون من النحاة والبغداديون من أمثال أبى على الفارسى وقوم من البصريين أمثال المبرد، فقد كان يأبى عمل المصدر المعرف بالألف واللام المفعولية فما وراءه لاستفحال الاسمية فيه كما يقول الرضى إذ التعريف بأل من خصائص الأسماء. وإذن تسقط هذه القاعدة، ولا تبقى سوى قاعدة واحدة هى القاعدة العامَّة الأولى التى تجرى فى الاستعمال وتشيع فى الألسنة.

المراجع :

سيبويه ٩٩/١.
راجع المقتضب ١٤/١ وما بعدها وتعليق المحقق.
الرضى على الكافية ١٨٣/٢
الهمع ٧١/٥.
الصبان على الأشمونى ٢١٢/٢.

٣ - إعراب التوابع حسب المحل

يقول المبرد فى المقتضب : إن التوابع يراعى فيها إما الإعراب على اللفظ وإما الإعراب على المحل، فمثل «ما جاءنى من أحد عاقلٍ» أنت فى «عاقل» بالخيار إن شئت جعلتها نعتًا مجرورًا مثل «أحد» منعوتها، وإن شئت جعلتها نعتا مرفوعًا لأن لفظة أحد مجرورة بمن الزائدة ومحلها الرفع فى المعنى؛ لأنها فاعل جاء. وطبَّق ذلك النحاة فى المواضع الآتية :

(ا) توابع اسم انَّ

يجوز النصب فى توابع اسم إن حسب اللفظ والرفع إتباعا لمحلها مع اسمها فإنه رفع، إذ حلاَّ معًا محلّ مبتدأ مرفوع. وقد جاءت فى القرآن الكريم آيتان يظن فيهما أنه عُطف على اسم إن بالرفع قبل استكمال الخبر، وهما آية سورة المائدة: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى مَنْ آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ وآية سورة الأحزاب: ﴿إن الله وملائكتُه يصلون على النبى﴾ فى قراء من رفع كلمة: (وملائكته). ويرى سيبويه أن المعطوف فى الآية الأولى منوىّ التأخير، وبذلك يجعله مبتدأ لجملة مستقلة والخبر محذوف بدلالة خبر إن عليه. ورأى آخرون قياسا على رأى سيبويه أن المحذوف فى الآية الثانية هو خبر إن المدلول عليه بقوله عزّ شأنه: ﴿وملائكته يصلّون على النبى﴾ وهو تقديرا يصلى أى أن الله تعالى يصلى وملائكته يصلون على النبى. وبذلك يخلص سيبويه وبعض النحاة فى الآيتين الكريمتين من فكرة العطف على محل إن واسمها بالرفع لأنهم لا يسيغون فكرة الإتباع على المحل التى رأيناها عند المبرد. وكان يرى - كما ذكرنا - أن الكلمتين المعطوفتين فى الآيتين معطوفتان على محل إن واسمها أو على اسمها وحده لأنه فى الأصل كان مبتدأ، ورجَّح الرأى الأول. وجمهور النحاة يأخذون برأى سيبويه ومن تابعه فى الآيتين غير أنهم يعودون فيجوِّزون - مع المبرد - العطف على محل إن واسمها بالرفع بشرط استكمالها للخبر فى مثل: «إن زيدا قائم وعمرو» بينما سيبويه - كما قلنا - لا يجيز فى ذلك العطف بالرفع ويحتم دائما العطف بالنصب. وكذلك الحكم مع بقية التوابع لاسم إن عند المبرد، إذ يأخذ الحكم نفسه عنده «أَنَّ ولكنَّ» من أخوات إن، أما سيبويه فلا يجيز فى كل التوابع مع اسم إن وأخواتها إلا النصب تبعًا للفظ، وهو الرأى السليم الذى ينبغى أن لا يقرر سواه فى النحو التعليمى.

المراجع :

سيبويه ٢٨٥/١ .
المقتضب للمبرد ٢٨١/٣ و١١١/٤ وما بعدها.
المغنى ص ٥٢٧.
الهمع ٢٨٩/٥ وما بعدها.
الصبان على الأشمونى ٢٢٦/١ وما بعدها.

(ب) توابع اسم «لا» النافية للجنس

يقول سيبويه : «اعلم أنك إذا وصفت المنفى [بلا] فإن شئت نوَّنت صفة المنفى وهو أكثر فى الكلام، وإن شئت لم تنوِّن، وذلك قولك لا غلامَ ظريفًا لك ولا غلامَ ظريفَ لك. فأما الذين نوَّنوا فإنهم جعلوا الاسم و«لا» بمنزلة اسم واحد وجعلوا صفة المنصوب فى هذا الموضع بمنزلته فى غير النفى. وأما الذين قالوا: «لا غلام ظريفَ لك» دون تنوين فإنهم «جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد». ومعنى ذلك أن سيبويه يجيز فى نعت اسم «لا» أن يكون مبنيًّا مثله على الفتح وكأنه رُكِّب معه تركيب خمسة عشر أو أن يكون منصوبًا منونًا، وقال : إن ذلك هو الأكثر. والإعرابان جميعًا يراعيان اللفظ فاسم لا مبنى على الفتح فإما أن يفتح الوصف مثله وكأنه أصبح مركبًا معه وإما أن ينصب مثل : «دعوته الرءوفَ الرحيمَ» بنصب الرءوف الرحيم نعتين للضمير المبنى. والنصب مطّرد فى غير اسم لا؛ ولذلك كان هو الأكثر فى الاستعمال مع اسم لا بحِسِّ سيبويه الدقيق. وتبعه المبرد يجيز الوجهين فى نعت لا النافية للجنس، ولم يلبث أن أجاز فى النعت وجها ثالثا هو الرفع مراعاة لمحل «لا» مع اسمها لأن محلها الابتداء، فتقول : «لا غلام ظريفٌ لك» وعقَّب على ذلك بأن النعت على اللفظ أحسن. ونصَّ على أنه إذا عُطف على اسم لا النافية للجنس فى مثل : «لا رجلَ وغلاما عندك» لم يجز فى المعطوف البناء على الفتح؛ لأنه لم يعد مركبا مع موصوفه إذ انفصل عنه بالواو. ومعنى ذلك أنه يجوِّز فى المعطوف على اسم لا النصب والرفع فى مثل : «لا رجل وامرأةً فى الدار» بنصب امرأة أو رفعها مع

التنوين. وبالمثل لا يجوز البناء على الفتح للمؤكِّد اللفظى فى مثل: «لا ماءَ ماءٌ فى الإناء» بنصب ماء الثانية أو رفعها مع التنوين. ومثل المؤكد اللفظى والمعطوف البدل فى نحو: «لا أحد رجلا وامرأة فى الدار» بنصب لفظتى «رجلا وامرأة» أو رفعهما على البدلية.

ونخلص من ذلك إلى أن نعت اسم «لا» النافية للجنس يجوز فيه البناء على الفتح والنصب والتنوين فى رأى سيبويه، ويجوِّز معهما الرفع باعتبار محل لا مع اسمها فى رأى المبرد. أما بقية التوابع فلا يجوز فيها البناء على الفتح، ويجوِّز فيها النحاة مع المبرد الرفع على محل لا مع اسمها مثل: «لا غلامَ وزيدٌ فى الدار» و«لا أحدَ زيدٌ فى الدار» وهما صيغتان جلبهما النحاة للاستقصاء فى الأمثلة ولم ينطق العرب بهما ولا بكثير من أمثلة هذه التوابع.

وسيبويه لايجوِّز فى التوابع جميعا اعتبار محل المتبوع فى الإعراب مع لا فكل ماجوزه النحاة فى توابع اسم لا النافية للجنس من الرفع حين يكون معطوفًا أو مؤكدًا لفظيا أو بدلاً يمنعه سيبويه ولايجيز مذهبه فيها حينئذ سوى النصب مع التنوين، وهو مانرى تعميمه فى نعت اسم لا النافية للجنس، لأن بناءه وتركيبه مع موصوفه تركيب خمسة عشر يعد شذوذًا فى اللغة.

المراجع:

سيبويه ٣٤٩/١ وما بعدها.
المقتضب ٣٦٧/٤ وما بعدها.
ابن يعيش على المفصل ١٠٨/٢.
الهمع ٢٨٦/٥ وما بعدها.
الصبان على الأشمونى ٩/٢.

(جـ) توابع المضاف إليه المصدر

إذا كان المضاف إليه المصدر فاعلا فى المعنى مثل : «نَظْمُ زيدٍ الشاعر جيد» كان لك فى كلمة الشاعر، وهى نعت لزيد المضاف إلى المصدر أن تجرَّها مراعاة للفظ المنعوت زيد، ولك أن ترفعها مراعاة لمحله لأنه فاعل فى المعنى. وإذا كان المضاف إليه المصدر مفعولا به فى المعنى مثل : «إطعام البائس والمسكين واجب على كل مسلم مقتدر» كان لك فى المسكين أن تعطفها على البائس بالجر مراعاة للفظها، ولك أن تنصبها مراعاة لمحلها لأنها مفعول به فى المعنى. ومذهب سيبويه ومن تابعه من نحاة البصرة أن ليس لك فى المثالين السابقين وما يشبههما إلا الجرّ مراعاة للفظ المنعوت سواء مع النعت والعطف كما فى المثالين أو مع التوكيد فى مثل : «قراءة المقالات جميعِها متعبة» أو مع البدل فى مثل «عمل صديقك زيد مرضى» بينما يجيز بعض النحاة نصب التوكيد فى المثال الأوّل لأن المقالات مفعول به فى المعنى ورفع البدل فى المثال الثانى لأن لفظة صديقك فاعل فى المعنى، وهو تكلف واضح. ولذلك كان ينبغى أن نعمم فى النحو مذهب سيبويه وأن ننطق النعت والعطف والتوكيد والبدل فى جميع التوابع لما يضاف إليه المصدر مجرورةً.

المراجع :

سيبويه ١/٩٨.
المغنى ص٥٢٨.
الهمع ٥/٢٩٣.
الصبان على الأشمونى ٢/٢١٦..

(د) توابع المضاف إليه اسم الفاعل واسم المفعول

إذا أضيف اسم الفاعل إلى مفعوله مثل : «هل أنت مرسلُ زيدٍ وعمرو إلى خالد» جاز فى المعطوف وهو «عمرو» الجر على اللفظ أو مراعاة للفظ زيد، وجاز النصب فيقال «وعمرا» مراعاة لمحل زيد لأنه مفعول به فى المعنى. يقول المبرد : والجر عربى

جيد مثل النصب. ومنع سيبويه النصب لأنه يأبى فى التوابع جميعًا النظر فى نطقها أو بعبارة أخرى فى إعرابها إلى المحل كما مرَّ بنا. وإذا أضيف اسم المفعول إلى مرفوعه أو كما يسمى نائب الفاعل مثل «زيد محمود المقاصد الحسنة» جاز فى النعت وهو الحسنة أن يكون مجرورًا مراعاة للفظ المقاصد المضاف إليها اسم المفعول «محمود»، وجاز أن ترفع فيقال: «زيد محمود المقاصد الطيبةُ» مراعاة لمحل المقاصد لأنها نائب فاعل مرفوع فى المعنى لاسم المفعول «محمود»، كأنك قلت «زيد مقاصده الطيبة محمودة». ومذهب سيبويه ومن تابعه من نحاة البصرة إلغاء إعراب توابع المضاف إليه اسم الفاعل واسم المفعول حسب محل المتبوع أو مراعاة له، فلا يجوز نصب المعطوف فى المثال الأول ولا رفع النعت فى المثال الثانى، بل يُجرَّان، وكذلك الشأن مع التوكيد والبدل.

المراجع:

سيبويه ١/٨٧.
المقتضب ٤/١٥١.
المغنى ص٥٢٨.
الهمع ٥/٢٩٥.
الصبان على الأشمونى ٢/٢٢٣.

(هـ) توابع المنادى

المنادى هو الاسم المستدعى بيا أو إحدى أخواتها الست، وهى الهمزة وآ وآى وأى وأيا وهيا مثل «يا زيد - أزيد - أيا زيد». والمنادى إما مفرد أو غير مفرد. والإفراد فى باب النداء يعنى أنه ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، أما المثنى والجمع فيعدان مفردين فى هذا الباب. والمضاف مثل: عبد الله وشبيهه الاسم العامل فيما بعده سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبَّهة مثل: «يا معلِّمًا تلاميذ الحىِّ - يا محمودًا أعماله - يا جميلا خلقُه». والنكرة فى هذا الباب قسمان: قسم مقصود أو متعين لأنه مخاطب مثل: «يا رجلُ» لمن تخاطبه، وقسم غير مقصود أو متعين يراد به أى شخص

مثل : «يا متكاسلا ذاكر - يا جاهلا تعلم - يا لاهيًا فكِّر فى مستقبلك».

والمنادى إذا كان علمًا أو نكرة متعينة مقصودة ضُمَّ آخره أو رفع دون تنوين مثل : يا زيدُ - يا خائفُ.

والمنادى إذا كان معرَّفًا بالألف واللام سبقته أيها أو اسم إشارى وضم آخره مثل : «يأيها الرجلُ - يا هذا الرجل».

وإذا كان المنادى لفظ الجلالة تذكر معه «يا» وقد تحذف ويعوَّض عنها بميم مشدّدة مفتوحة مثل : «يا أللهِ - اللهم».

والمنادى إذا لم يكن علمًا ولا نكرة مقصودة نُصب آخره، وذلك إذا كان :

(ا) مضافًا مثل : «يا عبدَ الله».

(ب) نكرة غير مقصودة ولا متعينة مثل : «يا محسنا والِ إحسانك» لا تقصد شخصًا بعينه ومثل «ياغافلا والموت يطلبه».

(جـ) شبيهًا بالمضاف مثل : «يا مجيدًا عملَك - يا مرموقًا جُهْدُك - يا حسنًا تصرُّفك».

وبعد أن اتضحت لنا صور المنادى نسوق أحكام توابعه، وهل يراعى فيها لفظه إذا كان علمًا أو نكرة مقصودة فيرفع التابع مثلها أو ينصب لأن مثل : «يا زيد» فى مقام أدعو زيدا، فكأن المنادى مفعول به فى المعنى، وتلك هى الأحكام :

النعت : إذا كان التابع نعتًا مفردًا لمنادى مفرد مضموم : علم أو نكرة مقصودة جاز فيه الرفع مراعاة للفظ المنادى وجاز فيه النصب مراعاة لمحل المنادى إذ هو فى معنى المفعول به، فنقول : «يا زيد الطويلُ أو الطويلَ - يا رجلُ الظريفُ أو الظريفَ». واختار سيبويه فى إعراب هذا النعت وما يماثله الرفع مراعاة للفظ المنادى وأنه مضموم.

وإذا كان النعت لمنادى مفرد مضافًا فليس فيه إلّا النصب مثل : «يا زيد صديقَ عمرو» لأن النعت إذا حلَّ محل المنعوت نُصب فقلت : «يا صديقَ عمرو».

وإذا كان النعت لمنادى مضاف فليس فيه إلا النصب سواء أكان مفردًا أو مضافًا

مثل : «يا عبدَالله العاقلَ - يا عبدَالله صاحبَ خالد».

وإذا كان النعت لمنادى شبيهًا بالمضاف فحكمه حكم سابقه ليس فيه إلاّ النصب مثل : «يا مرموقًا جهدُك صاحبَ خالد».

التوكيد : حكمه حكم النعت، فتقول فى التوكيد للمنادى المفرد : «يا زيد نفسُك أو نفسَك - ويا طلابُ أجمعون أو أجمعين» بالرفع والنصب، وتقول للمنادى المضاف : «يا عبد الله نفسَك» نصبا لا غير.

للعطف : يحل المعطوف على الشيء محله، لذلك رأى بعض النحاة أن يعامل معاملة منادى مستقل، فتقول : «يا زيد وعمرو» رفعاً لعمرو فقط. وجوز الكوفيون فيه النصب مع المنادى المفرد المضموم كما فى المثال السابق، فيكون حكمه حكم النعت والتوكيد فتقول : «يا زيد وعمرا» كما فى الآية الكريمة : ﴿ولقد آتينا داود منا فضلاً يا جبالُ أوِّبى معه والطيرَ﴾ بنصب الطير عطفًا على النكرة المقصودة جبالُ. وأغرب ماقيل فى نصب الطير أن الطير معطوفة على لفظة «فضلاً» فى الآية أو إنها مفعول معه. ويقول البصريون فى المعطوف : «يا زيدُ وعبدَ الله أقبلا»، و«يا عبدَ الله وزيدُ أقبلا» فالمعطوف عندهم دائمًا كأنه منادى مستقل.

البدل : يحل البدل محل المبدل منه، فيعامل معاملة المنادى المستقل يُضَمّ إذا كان مفردًا وينصب إذا كان مضافًا مثل : «يا أبا حسن علىُّ - ياعلىُّ أبا حسن».

ونحن إنما ذكرنا فى توابع المنادى أهم الآراء، وخاصة للمدرسة البصرية، وقد أوجب جمهور الكوفيين النصب مطلقًا لثلاث من توابع المنادى هى النعت والتوكيد والعطف، وجوَّز قوم فى البدل النصب مطلقًا أيضًا. وإذن يمكن أن تكون للباب قاعدة مطّردة هى النصب لتابع المنادى نعتاً وعطفاً وتوكيدًا وبدلاً. غير أنه ليست هناك حاجة حقيقية لعرض هذا الباب على الناشئة لسبب مهم، وهو أنه لا يجرى فى الاستعمال اللغوى العصرى الأدبى وبالمثل اليومى. ونفس الأمثلة التى جاءت منه فى الشعر القديم قليلة جدًّا ولم يأت منه فى القرآن الكريم إلا مثال واحد هو المثال السابق، ولابأس من أن يقال للناشئة:إن المعطوف على المنادى قد ينصب إذا كان

معرفًا بالألف واللام كما فى الآية الكريمة، دون إعنات لهم بعرض صور هذا الباب التى صاغها النحاة بوحى من افتراضاتهم والتى لا تجرى فى الاستعمال اللغوى الأدبى الحديث.

المراجع :

سيبويه ٣٠٣/١ وما بعدها.
المقتضب ٢٠٧/٤ وما بعدها.
شرح المفصل لابن يعيش ٣/٢ وما بعدها.
الرضى على الكافية ١١٩/١ وما بعدها.
الهمع ٢٨١/٥ وما بعدها.
التصريح على التوضيح ١٧٣/٢.
الصبان على الأشمونى ١١٢/٣ وما بعدها.

obeikandl.com